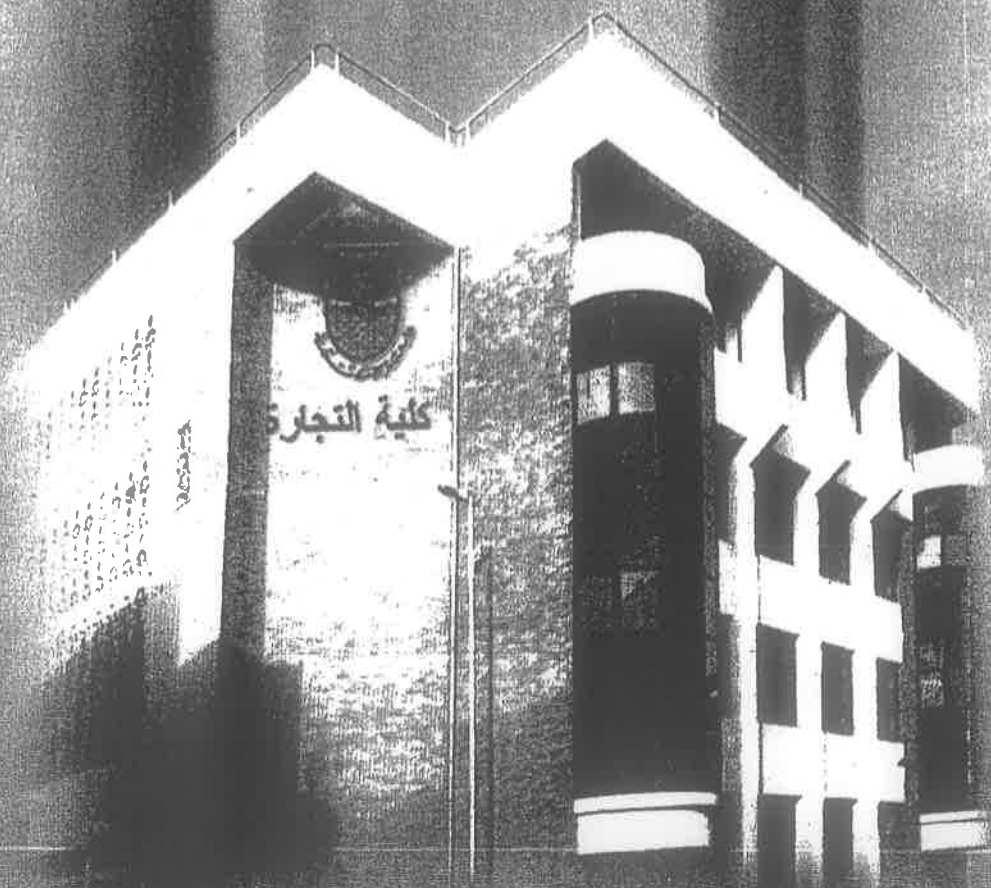


مجلد من العدد الثاني - المجلد الثامن والأربعون - يوليو ٢٠١١



مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية



Dr. H. K. Al-Hadi



مجلة كلية التجارة

للبحوث العلمية

مجلة (٤٨) عدد (٢) يناير ٢٠١١

عنوان المجلة الإلكتروني www.alex-commerce.edu.eg

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ.د. سعيد عبد العزيز علي عثمان
عميد الكلية

رئيس التحرير

أ.د. علي عبد الهادي مسلم
وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

أمين الصندوق

أ.د. أحمد حسين علي حسين
أستاذ المحاسبة والمراجعة

السكرتير الإداري

أحمد حسنين مرسى

سكرتارية التحرير

دعاء عبد الله عبد المعبود

كلمة الافتتاح

يشرفني أن أقدم للباحثين والممارسين من رجال الأعمال والمدراء بالمؤسسة الحكومية والخاصة العدد الجديد (رقم ٢ - المجلد ٤٨ / يوليو ٢٠١١) من مجلة الأبحاث العلمية. ويتضمن هذا العدد مجموعة متنوعة من الأبحاث تتناول العديد من القضايا الآتية المحلية والإقليمية والدولية وتتناول اهتمام العديد من الباحثين والمؤسسين البحثية. وإنني أأمل أن يجد القارئ في قراءته لموضوعات هذا العدد كثيراً من التجدد البحثي والذهني يدعم الرغبة والقدرة على التحليل والإبداع، والتقييم....

إن مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية هي نافذة الكلية على المجتمع ونافذة المجتمع على الكلية، وترحب هيئة التحرير بأي مقترحات من شأنها تطوير الأعداد القادمة .

وعلى الله قصد السبيل

عميد الكلية

أ.د. سعيد عبد العزيز على

النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية:
دراسة تحليلية نقدية للتجربة النظرية

د. علي بن حسين القحطاني



النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة النظرية

مقدمة

الخارجية الأمريكية. لذلك نجد مجموعة من الواقعيين وألصار النظرية الواقعية في مواقع مهمة في عملية صنع القرار داخل الإدارة الأمريكية مثل مستشارة الأمن ثم وزيرة الخارجية القومي كوندليزا رايس، ونائب الرئيس ديك تشيني (Rosecrance 2002, 137; Rose 1998, 144-145; Halliday 1995, 740; Keohane, ed. 1986; Keohane 2002; Wendt 1987; Brown et al. 1998; Jervis 1997)

قد يرى بعض طلاب العلاقات الدولية والمتخصصين فيها بأنه من المحبط أنه لا يوجد نظرية شاملة للعلاقات الدولية. ولكن الموجود هو عدد من النظريات أو المداخل والتي يقدم كل منها تفسيراً هاماً لطبيعة العلاقات الدولية وقد يرتبط أهمية تفسير كل نظرية بالحالة أو الفترة الزمنية المراد دراستها (Burchill 2001, 1-12; see also Jervis 1998, 2002) والتز (Kenneth Waltz) (١٩٧٩، ١٨) بأنه من أشد الخصائص المحبطة في حقل العلاقات الدولية هو عدم إحراز تقدم كبير في القدرة التفسيرية (Explanatory Power) مع وجود عدد ضخم من الدراسات النظرية. ويشير مايكل بريشر (Michael Brecher) (١٩٩٩، ٢٥٢) في كلمته كرئيس لجمعية الدراسات الدولية إلى أهمية الاعتراف بتعدد نظريات العلاقات الدولية من أجل تقوية الحقل في مطلع القرن الحادي والعشرين، كما يشير إلى خطورة الاقتران والصراع بين أنصار مختلف النظريات حيث إنه لا يوجد نظرية واحدة

منذ سقوط الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينيات احتدم النقاش بين كبار منظري العلاقات الدولية في العالم الغربي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حول أسباب فشل نظريات العلاقات الدولية في توقع أو تفسير سقوط الاتحاد السوفييتي. وبدأت المناقشات النظرية بين رموز النظرية الواقعية (Realism Theory) ورموز النظرية الليبرالية (Liberalism Theory) حول النظرية الأفضل في هذه المرحلة، وبرزت نظرية أخرى منافسة هي النظرية البنائية (Constructivism Theory) كما بدأ ينشط بعض أنصار المدرسة الإنجليزية (English School) للمشاركة في هذا الجدل النظري. وكانت فترة التسعينيات فترة متميزة للنظرية الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة وذلك من خلال تبني الكثير من أطروحاتها في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية. كما أن النظرية البنائية حققت رواجاً ونفوذاً في ألمانيا وفرنسا ثم في أمريكا وخاصة في المجال الأكاديمي. ومنذ انتخاب جورج بوش الابن كرئيس للولايات المتحدة وبعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١، والنظرية الواقعية وأنصارها يشعرون بأهمية ومصداقية النظرية في توجيه السياسة

^١ اشكر الدكتور الفاضل أحمد وهبان الأستاذ المشارك بالقسم على مراجعته للبحث وملاحظاته القيمة. البريد الإلكتروني: aalgatany@ksu.edu.sa

وبأنها تعبر عن مجموعة من المنظرين المنغلقيين والنفعيين والمؤيدين للدولة، كما يرى بأنها خالفت بعض مبادئ الثورة الأمريكية التي تزعم بأنها كانت إلى صفها. ويرد عليه أحد رموز النظرية الواقعية في الولايات المتحدة الأمريكية روبرت جلين (Robert Gilpin) (١٩٨٦، ٣٠١-٣٠٣) بأن ما ذكره أشلي هو عبارة عن أداة مكونة من مجموعة من المقترحات المتخبطة والمرتبكة... وبأن لغته الغريبة ورطانته وتهجمه على اللغة هو ما أعطى سمعة سيئة عن حقل العلوم الاجتماعية.

مشكلة الدراسة

وفي خضم هذا الصراع بين رموز وأنصار النظرية الواقعية والنظريات الأخرى في العلاقات الدولية وكذلك الصراع وإن يكن بدرجة أقل بين النماذج النظرية المختلفة داخل النظرية الواقعية، يثور العديد من التساؤلات: كيف استطاعت النظرية الواقعية أن تستمر كأحد أهم النظريات في حقل العلاقات الدولية مع الانتقادات المريرة والمستمرة للنظرية؟ وهذا التساؤل يقودنا إلى مجموعة أخرى هامة من الأسئلة: ماهي بدايات النظرية الواقعية وعلى أي المسلمات والافتراضات تقوم هذه النظرية؟ كيف تطورت النماذج التنظيرية الواقعية منذ الحرب العالمية الثانية وإلى اليوم؟ وكيف تفاعلت النظرية الواقعية مع مستجدات الواقع الدولي في ظل عالم مابعد الحرب الباردة؟ ثم ماهي آخر المحاولات للتنظيرية والنقدية في سياق للنظرية الواقعية؟

وينبغي أن أشير إلى أن للنظرية الواقعية التي سوف تستعرضها هذه الدراسة هي أحد نظريات التحليل الكلية (Macro-Analysis Theories)، مع أنه يوجد في حقل العلاقات الدولية نظريات

تمتلك الحقيقة المطلقة. ويرى أن الاعتراف بتعدد نظريات العلاقات الدولية وحده ليس كافياً بل لابد من محاولة الجمع والتركيب بين هذه النظريات في محاولتنا لتفسير سلوك الدولة، وهذه الطريقة سوف تعزز تواجد الحقل علمياً وعملياً.

إن حقل العلاقات الدولية منذ سقوط الاتحاد السوفييتي يشهد نقاشاً شديداً بين أنصار النظرية الليبرالية الجديدة (Neo-liberalism) وأنصار النظرية الواقعية الجديدة (Neo-realism) حول النظرية الأنسب للمرحلة الجديدة والتي تبدو مختلفة عن فترة الحرب الباردة. فلقد كانت مسائل الأمن القومي الأمريكي والأمن الدولي هي المسيطرة على الحقل مما أعطى بروزاً للنظرية الواقعية، إلا أنه مع انتشار الديمقراطية الليبرالية في العالم وزيادة تأثير المؤسسات الدولية في النظام الدولي أصبحت النظرية الليبرالية الأكثر بروزاً في الحقل. لكن من الخطأ ربط فائدة النظرية وصحتها بأحداث قد تتغير في المستقبل، والأصح أن نختبر النظرية وفرضياتها على الماضي والحاضر وأن لارتبطها بال لحظة الآنية التي نعيشها. ثم إنه من الخطأ أن نتصور أنه لابد من نظرية واحدة في حقل العلاقات الدولية تكون هي المسيطرة على الحقل وترفض ماتقدمه النظريات الأخرى من تحليل وتفسير، والأجدى للحقل حتى يتقدم أكاديمياً هو النظرة التكاملية لهذه النظريات (Jervis 1998, 971-974). وفي هذه البيئة من النظريات المتصارعة يختدم النقاش وبشكل حد في بعض الأحيان بين رموز وأنصار النظرية الواقعية ورموز وأنصار النظريات الأخرى، ومن ذلك أن ريتشارد أشلي (Richard Ashley) (١٩٨٦، ٢٥٧-٢٥٨) يصف النظرية الواقعية الجديدة بأنها أداة تتكون من مجموعة من الأخطاء

تحليل جزئية (Micro-Analysis Theories)، مثل نظرية صنع القرار (Decision-Making Theory)، ومدخل الإدراك النفسي (Cognitive Approach)، والمدخل العقلاني (Rational Choice Approach) وغيرها في مجال تفسير السياسة الخارجية. وكل هذه النظريات سواء الكلية أو الجزئية تحاول أن تفسر سلوك الدولة تجاه الدول الأخرى وهذا السلوك يمثل المتغير التابع الذي تحاول كل هذه النظريات تفسيره، ثم إن هذا السلوك (المتغير) قد يكون تعاوناً أو صراعاً أو حياداً، والتعاون والصراع وحتى الحياد يأخذ درجات مختلفة.

فرضية الدراسة

تجادل هذه الدراسة أن النظرية الواقعية استطاعت بواسطة مجموعة بارزة من منظريها من أمثال مورجينثاو، وولتز، وجلبن، وميرشايمر، وسنايدر، وشويلر وغيرهم أن تصمد أمام سيل قوي من الانتقادات ازدادت حدة منذ نهاية الثمانينيات لتستمر أحد أهم إن لم تكن أهم نظرية للعلاقات الدولية. كما تجادل الدراسة أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي ظهرت منذ بداية التسعينيات استطاعت إلى حد كبير أن تتجاوز مع وتتجاوز التحديات التي طرحتها النظرية الليبرالية الجديدة والنظرية البنائية لواقعية والتز، لتصبح بذلك النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة أكثر تعقيداً وبقوة في تفسير سلوك الدولة في المجال الدولي.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى عرض وتحليل تطور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية وإبراز

المتغيرات المستقلة التي يحاول كل نموذج نظري واقعي طرحها من أجل تفسير سلوك الدولة في المجال الدولي وخاصة لرموز النظرية الواقعية بحيث يتضح من خلال إبراز هذه النماذج النظرية الكيفية التي استطاع من خلالها هؤلاء المنظرون أن يطوروا النظرية الواقعية لتبقى أحد أهم النظريات في الحقل. كما يهدف إلى طرح ومناقشة آخر التطورات النظرية داخل النظرية الواقعية والانتقادات الموجهة إليها. كذلك يهدف هذا البحث إلى بيان وتحرير مواطن الاختلاف والاتفاق بين النماذج النظرية المختلفة داخل النظرية الواقعية سواء في المسلمات المعرفية التي يقوم عليها كل نموذج نظري أو في المتغيرات التفسيرية التي يطرحها كل نموذج، وبالتالي إدراك الكيفية لتطور النظرية في مقابل الانتقادات الموجهة إليها. ويأمل الباحث أن يقدم طرحاً واضحاً ودقيقاً للنظرية الواقعية وتطورها بكافة نماذجها النظرية بعيداً عن السرد والعمومية الموجودة في العديد من الأدبيات العربية (انظر على سبيل المثال: بدوي ٢٠١٠؛ نعمة ١٩٧٩؛ ابوعامود ٢٠٠٧) بحيث يدرك الباحث والطالب العربي الكيفية التي من خلالها استطاع رواد النظرية الواقعية أن يطوروا النظرية لتصمد أمام الانتقادات المريرة والمنكررة لها. كذلك إدراك أهمية النظرية الواقعية والمتغيرات التي تطرحها في تفسير سلوك الدولة في المجال الخارجي، والتباين بين النماذج المتعددة داخل النظرية الواقعية، وبينها وبين النظريات الأخرى في الحقل.

ثم إنه لا بد من الإشارة أنه في إطار معرفة بنية النظرية العلمية، والفرق بين النظرية (Theory) والنموذج النظري (Model) والمدخل النظري (Approach) هناك كم كبير من القراءات في هذا

وبدرجات متفاوتة على أن أفضل وصف للسياسة الدولية هو الغابة (jungle) التي يسودها حالة الحرب. فهؤلاء المفكرون يعتقدون أن هناك دوماً احتمالية لوقوع الحرب بين الدول المكونة للنظام الدولي. هذه الحالة من عدم الاستقرار في النظام الدولي والخوف الدائم من الحرب ترجع إما إلى الطبيعة البشرية، أو خصائص الدولة، أو بنية النظام الدولي، أو إلى العوامل الثلاثة مجتمعة (Doyle 1997, 15-19).

ولقد مثلت نهاية الحرب العالمية الأولى البداية الحقيقية لعرض الأفكار المبدئية للنظرية الواقعية وذلك كرد على إخفاق الأفكار الليبرالية في فهم وتفسير الواقع المظلم للسياسة الدولية. حيث يعتقد الواقعيون بأن الطوباوية والأمانى المطروحة من قبل المنظرين الليبراليين لن تخلق عالماً آمناً. وقد كتب كار (E.H.Carr) (1939 [1966]) كتابه "زمنة العشرين سنة" قبل بدء الحرب العالمية الثانية بقليل حيث انتقد فيه طوباوية وأمانى المنظرين الليبراليين، والذين يعتقدون بأن إقامة منظمات دولية وقواعد دولية سوف يؤدي إلى منع وقوع الحرب بين الدول في النظام الدولي، وبأن المجتمع الدولي سوف يعاقب أية دولة تلجأ إلى العنف في علاقتها بالدول الأخرى. ويرى كار (1966) بأن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية لا ينبغي أن تتطرق من أمانى وتخيلات، ولكن يجب أن تستند على حقائق الواقع إذا أردنا أن نتقدم في فهمنا لطبيعة العلاقات الدولية. وقد أطلق على مشروعه للعلمي لفهم طبيعة العلاقات الدولية اسم الواقعية، والواقعية لا تتطرق من الأمانى والمثاليات الليبرالية ولكنها تتطرق من حقائق الواقع الدولي. والحقائق التي ينبغي التركيز عليها لفهم طبيعة العلاقات بين الدول الأوروبية تتمثل في فهم توزيع

السياق تطرح وجهات نظر مختلفة ومتصارعة في بعض الأحيان، مع أنني أعتقد أن أغلب التنظير في حقل العلاقات الدولية يقترب أكثر لما يعرف بالنموذج النظري أو المدخل النظري (see for example, Eckstein 1964, 1-32; Nachmias and Nachmias 2000; Ragin 1994; Almond 2002; Green and Shapiro 1994)

منهج الدراسة

تتبع هذه الدراسة منهج وصفي تحليلي مقارنة يأخذ في الاعتبار أهمية المنهج التجريبي في بناء النظرية العلمية، أحاول من خلاله عرض النماذج النظرية الواقعية المختلفة في كافة مراحل تطور النظرية وذلك من خلال إبراز الطرح النظري لكبار منظري النظرية الواقعية. حيث سوف يتم عرض بدايات النظرية الواقعية، والتطور والجدل التنظيري داخل النظرية من خلال التركيز على النماذج النظرية لرموز المدرسة الواقعية. وسوف تمكننا هذه النماذج النظرية المختلفة من تحديد المتغيرات التفسيرية أو المستقلة التي تطرحها كل نظرية من أجل تفسير سلوك الدولة في المجال الخارجي. ومن خلال هذه المنهجية نستطيع أن نقارن بين هذه النماذج النظرية وأن نلاحظ نقاط الاختلاف والاتفاق، وكذلك تتبع الانتقادات والجدل الدائر حول كل نظرية.

جذور النظرية الواقعية

يمكن القول إن النظرة الواقعية للسياسة الدولية بدأت صياغتها من قبل المؤرخ اليوناني ثوسيديدس (Thucydides) قبل مايقارب 2500 سنة، ثم ميكافيلي (Machiavelli) في القرن السادس عشر، وهوبز (Hobbes) في القرن السابع عشر، وروسو (Rousseau) في القرن الثامن عشر، وكلهم يتفقون

يشير مورجينثاو (1948 [1985، 3-14]) إلى مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تشكل نظريته الواقعية، وهي:

١. يسيطر على السياسة والمجتمع القانون الموضوعي للطبيعة البشرية. والطبيعة البشرية وخاصة في السياسة الدولية تتميز بالأنانية والحرص على مصالحها الذاتية.

٢. العامل الرئيسي في النظرية الواقعية هو مفهوم المصلحة والمصلحة يمكن تعريفها بأنها القوة، فرجال الدولة يفكرون ويتحركون بناء على المصلحة والتي تعني القوة.

٣. تفترض الواقعية بأن مفهوم القوة مفهوم موضوعي وعالمي، وهذا لا يعني بأن مكونات القوة سوف تبقى ثابتة عبر الزمان والمكان، ولكنها نتاج البيئة الثقافية والسياسية. وبالتالي فإن القوة تتكون من أي شيء يخلق ويحافظ على سيطرة رجل على رجل آخر.

٤. يدرك الواقعيون بأن الأفعال السياسية قد لا تتطابق مع أخلاقيات المجتمع الدولي، وذلك لأن الأفعال السياسية الناجحة أو السياسة الخارجية الناجحة تحتاج في بعض الأحيان أن لا تلتزم بهذه الأخلاقيات.

٥. ترفض الواقعية أية تبريرات أخلاقية للأفعال السياسية في مجال السياسة الدولية.

٦. هناك اختلاف حقيقي وجوهري بين المدرسة الواقعية والمدارس الفكرية الأخرى، فالمدارس الفكرية الأخرى مثل المثاليين أو الأخلاقيين قد يسألون: هل هذه السياسات تتوافق والمبادئ الأخلاقية؟ بينما يسأل الواقعيون: كيف ستؤثر هذه السياسات على قوة للدولة؟.

القوة بين الدول المختلفة في أوروبا، ومصالح هذه الدول المختلفة ومصالح كل دولة من المحافظة على الوضع القائم أو تغييره بما يخدم مصلحتها. ثم إن الحرب والصراع أمر حتمي بين هذه الدول إلا في حالة المحافظة على توازن القوى بين الدول الكبرى في النظام. ويرى بأن الأمن الجماعي والمنظمات الدولية المطروحة من قبل النظرية الليبرالية تمثل طريقة أخرى للمحافظة على توازن القوى والوضع القائم بما يخدم مصالح الدول الأقوى في النظام الدولي (see also Burchill 2001, 71-77).

الواقعية الكلاسيكية (Classical Realism)

إن هانز مورجينثاو يعتبر الأب المؤسس لحقل العلاقات الدولية كما أشار إلى ذلك ستانلي هوفمان (Stanley Hoffmann)، ولا يمكن فهم الواقعية الجديدة لـ والتز والجدل الدائر اليوم في حقل العلاقات الدولية من غير فهم دقيق وشامل لأطروحات مورجينثاو حول السياسة الدولية (Keohane 1986, 10).

يعتبر هانز مورجينثاو (Hans Morgenthau)، المؤسس الحقيقي للنظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، وقد استجاب مورجينثاو لمطالب كار بايحاد نظرية علمية واقعية تستطيع أن تفسر سلوك الدولة في النظام الدولي. فقد كتب مورجينثاو كتابه الكلاسيكي في الحقل "السياسة بين الدول: الصراع من أجل القوة والسلام"، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل أن يبين بعض المسلمات العلمية حول السياسة الدولية والمبنية على ملاحظة الواقع وليس على أفكار مجردة، ولكي يوضح لصانع القرار الأمريكي الخيارات التي ينبغي اتخاذها من أجل تحقيق سياسة خارجية ناجحة خلال الحرب الباردة.

حساب الدول الأضعف، إلا أن ربط الإمبريالية بالمصلحة الاقتصادية لا يثبت عند اختبارها ضد السجل التاريخي للعديد من الإمبراطوريات حيث إن المحرك الرئيسي لتوسع هذه الدول هو اعتبارات القوة السياسية والتي تبحث عن السيطرة والهيمنة العسكرية؛ والفوائد الاقتصادية التي تتحقق من هذا التوسع هي تابعة لحسابات القوة السياسية، لكنني أرى أن مورجينثاو في تعريفه للإمبريالية اقتصر على البعد السياسي والعسكري وكان المصالح الاقتصادية للدول الكبرى لا تدخل ضمن تعريف القوة وهذا فيما يبدو لي قصور في إدراك أبعاد القوة المختلفة وارتباطها بالسياسات الإمبريالية المتبعة من قبل الدول العظمى. ويشير مورجينثاو إلى أن هناك ثلاث حالات تحفز الدول على إتباع سياسة التوسع وهي: (أ) عندما تنتصر الدولة في حرب على دولة أو دول أخرى فإن من نتائج هذا الانتصار أن الدولة المنتصرة تتوسع على حساب الدولة أو الدول المهزومة مثل توسع الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية على حساب دول أوروبا الشرقية. (ب) عندما تنهزم دولة في حرب وتخسر شيئاً من قوتها فإنها تحاول أن تسترد ما خسرت من قوة وأن تتوسع على حساب العدو وذلك مثل ما فعل هتلر منذ عام ١٩٣٥. (ج) عندما يكون هناك دولة أو دول ضعيفة بحيث تخلق فراغاً سياسياً يجعل الدول القوية تطمع في ملئه واستغلاله لصالحها وذلك مثل ما فعلته الولايات الثلاث عشرة التي كونت الأسس للدولة الأمريكية حيث وجدت فراغاً في الغرب وتوسعت على حسابه لتكون دولة

يرى مورجينثاو (١٩٨٥، ٥٢-٩٣) بناء على مسلماته النظرية السابقة بأنه يمكن فهم وتفسير سلوك الدولة في المجال الدولي من خلال نموذجها النظري (انظر الشكل، ١)، والذي يشير إلى أن السياسة الخارجية لأية دولة تصنع من خلال نخبة تتصف بأنها عقلانية تبحث عن تعظيم مصالح دولتها بناء على إدراكها للبيئة الخارجية والبيئة الداخلية. ويرى بأن قيادات أية دولة سوف تبحث عن زيادة قوتها أو المحافظة عليها وذلك من خلال ثلاث طرق هي:

١. المحافظة على الوضع القائم سوف يحقق مصالح الدولة (Policy of Status Quo)، ويعني ذلك أن الدول العظمى تحاول جاهدة أن لا يتغير توزيع القوة (Distribution of Power) فيما بينها، ولكن قد يحدث تغيرات بسيطة هنا وهناك إلا أنها لا تحدث تغييراً كبيراً أو جذرياً في الوضع القائم.
٢. الرغبة في زيادة قوة الدولة من خلال تغيير الوضع القائم بإتباع سياسة خارجية إمبريالية (Imperialism)، والإمبريالية تعني محاولة دولة من الدول تغيير الوضع القائم وتغيير علاقات القوة بينها وبين دولة أو دول أخرى. مع أنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك تعريفات ونظريات للإمبريالية تربطها بالجانب الاقتصادي وخاصة النظام الرأسمالي مثل النظرية الماركسية، والنظرية الليبرالية، ونظرية الشيطان (Devil theory) أو يمكن تسميتها بنظرية صناعة الحروب، وكل هذه النظريات تفسر وتعرف الإمبريالية استناداً إلى وجود مصالح اقتصادية للدول العظمى أو بعض النخب فيها تدفعها إلى التوسع على

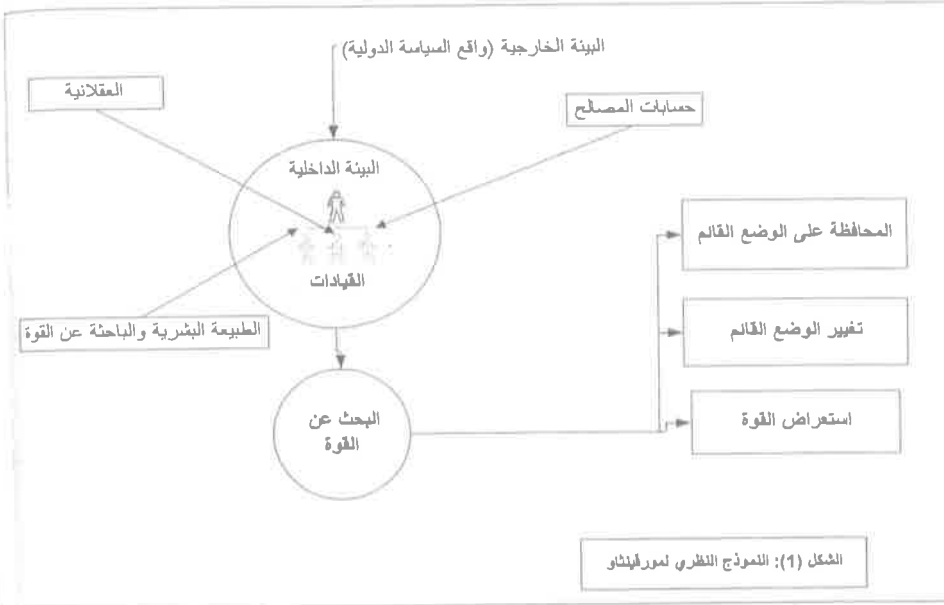
عظمى في أمريكا الشمالية. وبما أن هذه الحالات الثلاث تدفع بالدولة إلى انتهاج سياسات إمبريالية، فإن أهداف التوسع الإمبريالي تنحصر في ثلاثة أهداف هي تحقيق السيطرة العالمية (World Empire)، أو تحقيق السيطرة القارية (Continental Hegemony)، أو تحقيق سيطرة إقليمية (Regional or Localized Hegemony). ولتحقيق أحد هذه الأهداف فإن الدول العظمى لديها ثلاث وسائل هي: أ- الإمبريالية العسكرية والتي تعتمد على استخدام القوة العسكرية لتغيير ميزان القوة لصالحها، إلا أن استخدام هذه الوسيلة لوحدها من دون الاستعانة بالوسائل الأخرى لا يستطيع أن يصمد لفترة طويلة، ب- الإمبريالية الاقتصادية والتي تحاول من خلالها الدولة أو الدول العظمى استغلال الدول الأضعف بما يخدم مصالحها ويزيد من قوتها، ج- الإمبريالية الثقافية والتي تحاول من خلالها الدولة أو الدول العظمى نشر ثقافتها ومعتقداتها بحيث تسبّط على عقول الرجال والمجتمعات وبالتالي تصبح الهيمنة الاقتصادية أو حتى العسكرية سهلة للغاية لوجود مناصرين لهذه الدولة العظمى ومن الأمثلة على ذلك أن مجموعة من معتقّي عقيدة الوطنية الاجتماعية النازية في النمسا ساعدت القوات الألمانية على احتلال النمسا وحدث ذلك أيضاً في فرنسا في عام ١٩٣٨. وفي ربط للنظرية بالواقع يشير مورجنتاؤ إلى أهمية أن تتساءل النخبة الحاكمة أو صناع القرار عن تصرفات الدول الأخرى: هل هذه السياسة الخارجية من هذه الدولة أو تلك هي سياسة

توسعية إمبريالية تحاول أن تغير ميزان القوة لصالحها أم أنها سياسة تعمل داخل إطار توازن القوى والمحافظة على الوضع القائم؟ إن الإجابة على هذا التساؤل بشكل صحيح يعتمد عليه مصير الدولة وبالتالي فإن الخطأ في إجابته قد يكلف الدولة وجودها.

٣. إظهار هيبة ونفوذ الدولة (Policy of Prestige) إما لزيادة قوتها أو المحافظة عليها، وهذا يتم من خلال وسيلتين أو طريقتين. الطريقة الأولى هي عن طريق الاحتفالات والمناسبات الدبلوماسية بحيث تظهر الدولة وقدراتها قوة الدولة ومكانتها في العالم، فعلى سبيل المثال، عندما احتقلت الدول العظمى في عام ١٩٤٦ بالانتصار في الحرب العالمية الثانية في باريس وضع مقعد وزير خارجية الاتحاد السوفييتي في الصف الثاني بينما كانت مقاعد ممثلي الدول العظمى الأخرى في الصف الأول، ولذلك غادر وزير خارجية الاتحاد السوفييتي الاحتفال احتجاجاً على وضعه في الصف الثاني. ومثال آخر يوضح أهمية الدبلوماسية وطوقسها في إظهار هيبة الدولة ومكانتها هو ماحدث في مؤتمر بوتسدام في عام ١٩٤٥ حيث حصل خلاف بين تشرشل وستالين وترومان حول من يدخل غرفة المؤتمر أولاً واستطاعوا أن يحلوا الخلاف بأن يجعلوا كل قائد يدخل من باب مختلف في نفس اللحظة. الطريقة الثانية هي استعراض الدولة العظمى لقوتها العسكرية وذلك من خلال إظهار تفوقها العسكري وبأن جيشها ومعداتها وماتمكتها من تقنية يفوق مالدى الجيوش الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك أن الولايات

وماكان ذلك إلا لهدف إطلاعهم على قوة وتقدم الجيش الأمريكي مقارنة بغيره (انظر الموديل النظري لـ مورجينثاو في الشكل ١).

المتحدة الأمريكية في عام ١٩٤٦ عندما أرادت أن تفجر أول قنبليتين ذريتين في المحيط الهادي دعت إلى ذلك مجموعة من الملاحظين الأجانب



الأيدلوجية الجديدة والتي تحاول أن يدعمها أكبر عدد ممكن في الداخل والخارج (Morgenthau 1985, 106-101).

إن قوة الدولة لا يمكن تصورها في السياسة الدولية من خلال مشاركة كل أفراد الدولة في صنع السياسة الخارجية للدولة، ولكن عندما نتحدث عن المصالح والقوة والسياسة الدولية فإننا نعني بشكل إمبريقي الرجال الذين يقودون الدولة ويصنعون سياستها الخارجية والذين يمثلون إنكسلا لخصائص وقيم المجتمع الذي نشأوا فيه. ثم يثور السؤال حول ماهي العناصر التي تشكل قوة أية دولة؟ وللجواب على هذا السؤال لابد من الإشارة في البداية إلى أن عناصر القوة تنقسم إلى قسمين: قسم ثابت، وقسم

تستخدم الدولة الأيدلوجية في السياسة الخارجية كقناع لتحقيق مصالحها، فلا يمكن لأية دولة أن تحقق أهدافها سواء في المحافظة على الوضع القائم أو تغييره من خلال ذكر أهدافها الحقيقية. من أجل ذلك تلجأ الدول العظمى إلى استخدام مجموعة من القيم الإنسانية لتبرير سياستها الخارجية كحقوق الإنسان، والعدالة، والأمن الدولي، والقانون الدولي من أجل الحفاظ على الوضع القائم وبالتالي الحفاظ على توزيع القوة في النظام الدولي بما يخدم مصالحها. في حين عندما تتبع الدولة العظمى سياسة خارجية إمبريالية فإنها تحتاج إلى صياغة أيدلوجية جديدة تنافس بها الأيدلوجية القائمة وبالتالي تسمح لها بتغيير الوضع القائم ولكن خلف قناع هذه

إلى صناعات ثقيلة وخاصة مايرتبط بالصناعة الحربية فإنها سوف تظل في مصاف الدول الصغرى. ومن العناصر المتغيرة في القوة وهو أهمها على الإطلاق في السياسة الخارجية لأي دولة - والذي جميع العناصر الأخرى سواء الثابتة أو المتغيرة تسخر في خدمته - هو الجيش ومدى استعداده. واستعداد الجيش وقوته يعتمد على ثلاثة عناصر هامة هي: (١) التقدم والاختراعات التكنولوجية، (٢) القيادة، (٣) القوات العسكرية من حيث الكم والكيف. يضاف إلى ذلك العناصر البشرية أو غير المادية والتي تكون الجيش والمؤسسة الصناعية ومن أولها عدد السكان وماله من أثر كبير في قوة الدولة، كذلك الخصائص والقيم التي يتمتع المجتمع بها، ومعنويات المجتمع وإصراره في دعم قوة دولته وسياستها الخارجية. ثم إنه لا بد من الإشارة إلى عنصر آخر هام في قوة الدولة وخاصة في وقت الأزمات وهو نوعية الحكومة فكما كانت الحكومة جيدة ممثلة لشعبها وقيمه واهتماماته كلما كان الشعب داعماً لها ومدافعاً عنها وذلك يطابق المثل الذي يقول بأن الرجال الأحرار يحاربون أفضل من العبيد-127, 1985 Morgenthau) (158. ومن المهم التنبيه إلى أن عملية تقييم قوة الدولة هي عملية مهمة للغاية وذات تأثير كبير على فشل أو نجاح السياسة الخارجية لأي دولة، إلا أنها عملية معقدة للغاية يدخل فيها أكثر من عنصر وتحتاج إلى عقلية تمتلك الخبرة والعلم والمهارة اللازمة للتقييم بمثل هذه المهمة - Morgenthau (183-170, 1985).

إن المجتمع الدولي يقوم على ركيزتين هامتين هما: (١) التعددية، (٢) الدولة القومية، وكل دولة في هذا المجتمع التعددي تبحث عن القوة إما بتغيير

متغير. فأما القسم الثابت فيشمل الموقع الجغرافي بما يحتويه من ميزات وعيوب، والمصادر الطبيعية المتاحة على الأرض. ومن أهم هذه المصادر الطبيعية والتي تؤثر على قوة الدولة في مقابل الدول الأخرى هو توفر الطعام بحيث تستطيع الدولة أن تحقق الاكتفاء الذاتي في إطعام سكانها من دون الحاجة إلى الاستيراد وخاصة في وقت الحرب. وما ينطبق على أهمية الطعام وتوفره في الدولة ينطبق كذلك على المواد الخام الأخرى وبالذات المواد الخام الهامة في الإنتاج الصناعي وفي ثمن الحرب. إن أهمية المواد الخام تختلف من عصر إلى عصر ويعتمد ذلك على ارتباطها بالتقدم الصناعي والتكنولوجي في عملية صناعة وإدارة الحروب. لذلك أصبح اللفظ منذ الحرب العالمية الأولى أحد أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة وفي السياسة الدولية، وهذا ماجعل كليمنصو يصرح أثناء الحرب العالمية الأولى بأن نقطة من النفط تساوي نقطة من دم جنودنا. يضاف إلى ذلك اكتشاف مادة اليورانيوم الطبيعية واستخداماتها العسكرية النووية وأثرها الكبير على قوة الدولة في مقابل الدول الأخرى. وفي المقابل يأتي القسم المتغير بشكل مستمر ومن أهم عناصره القدرة الصناعية، فالدولة التي لديها قدرة صناعية متقدمة تستطيع أن تعزز قوتها في الساحة الدولية. فعلى سبيل المثال، يوجد في الكونغو نوعية ممتازة من اليورانيوم وبكميات ضخمة إلا أنه لا يوجد لديها القدرات الصناعية والتقنية لتحويل هذه المادة إلى عنصر فعال يضاف إلى قوة الدولة. في حين تستطيع دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والاتحاد السوفيتي فعل ذلك. فأي دولة تمتلك مصادر طبيعية ضخمة مثل الهند ولكنها لا تمتلك القدرات الصناعية القادرة على تحويل هذه المصادر

النظرية مثل افتراضه أن الطبيعة البشرية تدفع بالإنسان للبحث عن القوة وبالتالي الصراع على مصادر القوة، وهذه الفرضية لا تنطبق على الكثير من الحالات الواقعية التي تثبت أن الطبيعة البشرية تتصرف خلافاً لهذه الفرضية. كذلك تعريفه لمفهوم القوة يعتريه الكثير من الغموض والعمومية ومن ثم يصعب دراسته إمبيريقياً. ولم يستطع مورجينثاو أن يزودنا بنظرية متماسكة ومقنعة للعلاقات الدولية وذلك لعدم قدرته على أن يعرف بشكل واضح ودقيق مفهومي القوة، وتوازن القوى (Keohane 1986, 10-13).

شكلت الواقعية الكلاسيكية وحدة في الطرح لما يقارب ٢٥٠٠ سنة وذلك منذ كتابة تاريخ حرب البوبونيز على يد المؤرخ اليوناني ثيوسيديدس، وقد كانت الواقعية الكلاسيكية مهتمة بالنظام، والعدالة، والتغير على مستوى السياسة الداخلية والإقليمية والدولية. ومع أنها ركزت على أهمية متغير القوة في السياسة المحلية والدولية إلا أنها أكدت على أهمية النظرة الشمولية في دراسة هذا المتغير وعدم تجريده من الثقافة والقيم السائدة لكي لا يصبح عاملاً يجلب المأساة لمن يمتلكه من الدول. بالنسبة للواقعية الكلاسيكية تمثل السياسة كلها تعبيراً واضحاً وصريحاً عن الطبيعة البشرية والتي تبحث عن القوة سواء داخل الدولة أو خارجها، إلا أنه في داخل الدولة تلعب الهوية، والقيم، والعادات، والقانون، والمؤسسات دوراً كبيراً في خلق قنوات مقبولة اجتماعياً للصراع على القوة، بينما لا يوجد مثل ذلك في النظام الدولي. فعلى سبيل المثال، يرى مورجينثاو أن نجاح نظام توازن القوى لما يقارب المئتي سنة في أوروبا لم يكن نتيجة لتوزيع للقوة بين اللاعبين المختلفين في النظام الدولي، بل كان

الوضع القائم أو بالمحافظة على الوضع القائم، وهذا يؤدي بالضرورة إلى وجود ما يعرف بتوازن القوى. وتحقيق هذا التوازن قد يتم عن طريق تقسيم الدول إلى مجموعة من الدول الضعيفة والتي فيما لو اجتمعت لكونت دولة قوية وغيرت توازن القوى، أو عن طريق التعويضات وخاصة في الأراضي المحتلة أو عن طريق زيادة كل دولة قوتها العسكرية وهو ما يعرف بسباق التسلح، أو عن طريق التحالفات بحيث تتحالف مجموعة من الدول لكي توازن دولة أو دول أقوى منها- (Morgenthau 1985, 187-206). إلا أنه من الصعب جداً تقدير وتحديد مستوى توازن القوى بين دولتين أو بين مجموعة من الدول في لحظة معينة وذلك لوجود العديد من العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وهذا يشير إلى عدم الدقة والغموض في تطبيق مفهوم توازن القوى، ثم إن التجربة الأوروبية والتي نشأ منها مفهوم توازن القوى للمحافظة على السلام وأمن الدولة القومية تبرز الدور الهام الذي لعبته الثقافة الأوروبية في إيجاد إجماع أخلاقي وقانوني يمكن توازن القوى من لعب دور حاسم في المحافظة على أمن أوروبا ودولها القومية (Morgenthau 1985, 222-240).

يرى مورجينثاو (١٩٨٥، ٥٩١-٥٩٤) في نهاية كتابه وتحليله لواقع السياسة الدولية أن تحقيق السلام العالمي من خلال التجارة الحرة، والتحكيم الدولي، والأمن الجماعي، والحكومة العالمية، وسياسة نزع الأسلحة، وغيرها من الوسائل هدف لا يمكن تحقيقه لعدم وجود مجتمع دولي متكامل، ويرى أن الدبلوماسية الحكيمة لقيادات الدول الكبرى قد تحد من الصراعات الدولية. تعاني نظرية مورجينثاو العديد من الإشكاليات

أن على الدولة أن تبحث عن الفرصة المناسبة لزيادة قوتها في النظام الدولي على حساب خصومها وأن تسعى لتكون دولة مهيمنة (Hegemony). يرى الواقعيون الجدد أن القوة ليست غاية وإنما هي وسيلة لغاية كبرى وهي المحافظة على بقاء الدولة، في حين يرى الواقعيون الكلاسيكيون أن القوة تمثل غاية في حد ذاتها وليست وسيلة (Mearsheimer 2010, 77-79).

مع أن والتز يرفض الاعتراف بإمكانية أو فائدة البحث عن نظرية للسياسة الخارجية إلا أن هناك مجموعة من المنظرين يرفضون موقف الواقعية الجديدة ويشيرون إلى أهمية العوامل الداخلية لأية دولة وكذلك العوامل الخارجية في شرح سلوك الدولة في النظام الدولي. وقد برز نوعان من الواقعية الجديدة هما: الواقعية الهجومية (Offensive Realism)، والتي ترفض التركيز على أية عوامل داخل الدولة من أجل شرح سلوكها تجاه الدول الأخرى وترى بأن المتغيرات في النظام الدولي هي التي تؤثر وتسيطر على سلوك الدولة في المجال الدولي ولا حاجة للبحث عن عوامل أخرى؛ في حين ترى الواقعية الدفاعية (Defensive Realism) بأن متغيرات النظام الدولي هي الأهم في شرح سلوك الدولة مع عدم رفض تأثير العوامل الداخلية على تصرفات الدولة في المجال الخارجي (Rose 1998, 146).

الواقعية الدفاعية (Defensive Realism)

يعتبر كينيث والتز (Kenneth Waltz) المؤسس الحقيقي للواقعية الجديدة أو الواقعية البنائية في سبعينيات القرن الماضي وخاصة في كتابه الشهير "Theory of International Politics"

إلى حد كبير نتيجة لوجود وقوة المجتمع الدولي (International Society)، والذي ربط بين اللاعبين المهمين في ذلك الوقت. مع أن مورجينثاو في كتاباته المتأخرة بدأ يشير إلى أن هناك إيماناً مفراطاً فيه في أهمية السببية وقوتها في تفسير الأحداث الدولية، ويقابلها في الطرف الآخر من يعتمد على العاطفة المطلقة ويهمل دور السببية، والأفضل هو الموازنة بينهما والاعتماد على التعقل والحكمة في اتخاذ القرارات (Lebow 2010, 61-75, 70-75).

لقد استطاعت النظرية الواقعية الكلاسيكية بعد خمسين سنة من طرح مورجينثاو لها كأحد أهم نظريات السياسة الدولية أن تصمد أمام الهجوم المتواصل والانتقادات المبررة من أنصار النظرية الليبرالية والنظرية البنائية، وحتى أمام الانقسامات داخل أنصار النظرية الواقعية ذاتها (Snyder 2002, 149).

الواقعية الجديدة (Neo-Realism) أو الواقعية البنائية (Structural Realism)

تنقسم الواقعية البنائية (Structural Realism) أو الواقعية الجديدة (Neo-realism) إلى قسمين: الواقعية الدفاعية (Defensive Realism)، والواقعية الهجومية (Offensive Realism)، وهذا الانقسام يدور حول سؤال محوري هو: ماهو المقدار الكافي من القوة الذي تحتلجه الدولة؟ الواقعية الدفاعية ترى أنه ليس من الحكمة أن تسعى الدولة لزيادة قوتها على حساب الدول الأخرى لأن ذلك سوف يؤدي بالدول الأخرى أن تحالف ضدها وبالتالي على الدولة أن تحافظ على توازن القوى في النظام الدولي. وفي المقابل، ترى الواقعية الهجومية

وقد أصبح من المهم للغاية في سياق فهم النظرية الواقعية الجديدة أن يتم التركيز على أهم الأفكار التي طرحها والتز في كتابه السابق. ثم إن نظرية والتز وإطروحاته اللاحقة جعلت العديد من الباحثين يصنفه من ضمن منظري الواقعية الدفاعية، وهذا ماجعلني أضع طرحه في هذا السياق مع أن نظرية والتز سابقة على مثل هذه التصنيفات.

يشير والتز (Waltz) (١٩٧٩، ١-١٧) إلى وجود خلل في فهم معنى النظرية العلمية لدى العديد من الباحثين في حقل العلاقات الدولية حيث إن الكثير منهم يعتقد أن التفسيرات الفلسفية النظرية، أو الدراسات التحليلية غير الوصفية تدخل في إطار النظرية العلمية. ولكن المبادئ التي تقوم عليها فلسفة العلم الحديث تشير إلى أن النظرية تتكون من مجموعة من القوانين، والقانون يمكن تعريفه بأنه عبارة عن علاقة بين متغيرين والمتغير هو عبارة عن مفهوم يمكن أن يأخذ أية قيمة. بحيث تصبح صيغة القانون كالتالي: إذا كان (أ) فعندئذ (ب) حيث يشير الرمز (أ) إلى المتغير أو المتغيرات المستقلة، ويشير (ب) إلى المتغير التابع. وبالتالي فإن هناك من يعرف النظرية على أنها مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك أو ظاهرة محددة. ويميل والتز إلى تعريف النظرية بأنها هي التي تشرح القوانين، فمجرد معرفة قوانين معينة أو فرضيات تربط بين متغيرات مستقلة ومتغير تابع لا ينتج لنا نظرية وإنما القدرة على التفسير والربط وشرح العلاقة بين هذه المتغيرات هو الذي يزودنا بالنظرية. ويرى والتز أن استخدم طريقة الاستقراء (Inductive) لوحدها أو طريقة الاستنتاج (Deductive) لوحدها لا تمثل الطريقة العلمية السليمة لإنتاج النظرية بل لابد من الجمع بين الطريقتين وكذلك وجود القدرة الإبداعية

والموهبة لدى الباحث من أجل إيجاد نظرية جديدة. كما يؤكد والتز على أن العديد من النظريات في حقل العلاقات الدولية لا تتفق مع بناء النظرية العلمية في فلسفة العلم الحديث ولذلك تكون فائدتها من ناحية التفسير، والتنبؤ، والضبط ضعيفة للغاية. وفيما يبدو لي فإن هذا النقد الذي أثاره والتز في ثمانينيات القرن العشرين لا يزال قائماً إلى يومنا هذا مع التقدم والمراجعات المستمرة في حقل العلاقات الدولية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه ومع الأسف لا تكاد تجد مثل هذه المراجعات في عالمنا العربي ويميل كثير من الباحثين لدينا في حقل العلاقات الدولية إلى الوصف والسرود واستهلاك وتكرار الأطروحات الغربية من دون التركيز على الأبعاد النظرية والتحليلية، ولذلك ينذر لدينا الإنتاج النظري الإبداعي في حقل العلاقات الدولية.

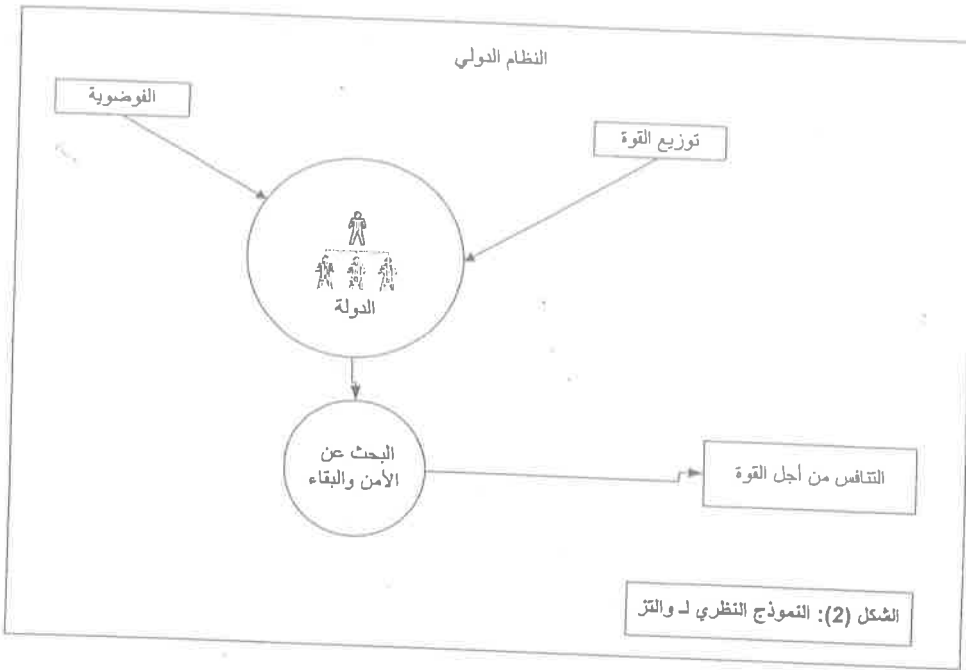
إنه يمكن تقسيم نظريات العلاقات الدولية بناء على المستوى الذي تبحث فيه النظرية عن الأسباب التي تؤدي إلى الحرب والسلام، فقد تكون هذه الأسباب محددة في مستوى صانع القرار (الرجل)، أو مستوى الدولة، أو مستوى النظام الذي توجد فيه الدولة. ويمكن كذلك تقسيم نظريات العلاقات الدولية إلى قسمين رئيسيين هما: (١) النظريات الاختزالية أو الجزئية (Reductionist Theories)، وهي النظريات التي تحاول أن تبحث عن أسباب سلوك الدولة في المجال الدولي من خلال التركيز على الأفراد أو على الدولة. أي أن هذه النظريات الاختزالية للجزئية تحاول أن تفسر الكل من خلال دراسة أجزاء هذا الكل. (٢) القسم الثاني هو النظريات النظامية (Systemic Theories)، وهي النظريات التي تبحث عن أسباب سلوك الدولة في

١. النظام السياسي الدولي يختلف تماماً عن النظام الاقتصادي الدولي، والنظام الاجتماعي الدولي، وغيرها من الأنظمة فهو يمثل نظاماً مستقلاً محدد المعالم.
 ٢. النظام يتكون من بنية ووحدات متفاعلة، فلا بد من التفريق بين مستوى البنية ومستوى الوحدات وعدم الخلط بينهما. والمقصود ببنية النظام السياسي الدولي هو موقف وتموضع هذه الوحدات (الدول) فيما بينها، أي الطريقة التي تترتب بها هذه الوحدات كل منها في مقابل الأخرى. البنية تحدد ترتيب وموقع الأجزاء المختلفة للنظام.
 ٣. يمكن وصف بنية النظام السياسي الدولي بأنها بنية فوضوية ليس بها سلطة مركزية، وبالتالي فكل دولة تساعد نفسها بنفسها فليس هناك حكومة عالمية تستطيع الدولة اللجوء إليها عند الحاجة.
 ٤. تفترض النظرية أن المحرك الرئيسي لأية دولة داخل هذه البنية الفوضوية هو البحث عن البقاء والأمن (Survival).
 ٥. كل هذه الوحدات (الدول) داخل هذا النظام الفوضوي تقوم بنفس الوظائف إلا أنها تختلف من حيث توزيع القدرات فيما بينها (Distribution of Capabilities). وقوة كل دولة تضعها في موقع ما داخل هذا النظام الفوضوي، فالدول العظمى ليست كالدول الصغرى، ويمكن معرفة قوة كل دولة من خلال مقارنة قدرات كل دولة مع الدول الأخرى. ومع أنه قد يثار أن قدرات الدولة من خصائص الوحدة وليست من خصائص النظام وهذا صحيح، إلا أننا نركز على توزيع
- المجال الدولي من خلال التركيز على النظام الدولي (Waltz 1979, 18-19).
- إن النظريات الاختزالية الموجودة اليوم والتي تحاول أن تشرح السياسة الدولية أو السياسة الخارجية للدول من خلال التركيز على بعض المتغيرات الاقتصادية أو غيرها للدولة مثل النظرية الإمبريالية لـ هوبسون (Hobson)، و لينين (Lenin)، ومن جاء بعدهم من الماركسيين لا يمكن اعتبارها نظرية ذات قدرة تفسيرية كبيرة وثابتة مع تغير الزمان والمكان (Waltz 1979, chap.2).
- ثم إن العديد من النظريات الاختزالية الجزئية تستند إلى الطريقة التحليلية (Analytic Method) المستخدمة في الفيزياء الكلاسيكية، والتي تقوم على تقسيم الكل إلى أجزاء ثم تحليل هذه الأجزاء والعلاقات فيما بينها مع القدرة على التحكم في تأثير كل منهما على الآخر، ومنع حدوث تأثير لعوامل خارجية على هذه العلاقات. وهذه الطريقة لا تناسب بناء النظرية في العلاقات الدولية وذلك لأن المتغيرات الخارجية والموجودة في النظام الدولي ذات تأثير أكبر من المتغيرات الداخلية في توجيه سلوك الدولة، وبالتالي فإننا نحتاج إلى نظرية نظامية (Systemic Theory) لتفسير السياسة الدولية. ومما يعزز هذا التوجه هو ملاحظة التشابه في سلوك الدول في المجال الدولي مع الاختلاف في الخصائص المكونة لكل دولة. ثم إن النظرية النظامية للسياسة الدولية لكي تكون دقيقة لابد أن تفرق بين البنية الدولية (International Structure)، والوحدات المتفاعلة داخل هذه البنية (Interacting Units)، (Waltz 1979, 38-41).
- إن النظرية للنظامية التي تستطيع أن تشرح السياسة الدولية تقوم على مجموعة من المبادئ هي:

٧. قوة الدولة وموقعها في النظام السياسي الدولي تعتمد على تميزها في كل القدرات التالية وليس في بعضها: حجم السكان، مساحة الدولة، المصادر الطبيعية، القدرة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي، القدرة التنافسية (Waltz 1979, chaps. 5, 6, 7)، انظر (الشكل: ٢).

القدرات بين هذه الوحدات وهذا التوزيع من خصائص النظام.

٦. تتنافس الدول على مصادر القوة داخل هذا النظام الفوضوي ليس لأن القوة غاية في حد ذاتها وإنما لأنها تمثل الوسيلة الوحيدة للنجاة والأمن.



في الأصل تحاول أن تشرح عملية التفاعل بين مختلف اللاعبين داخل الدولة ليستخدما في محاولة لشرح عملية التفاعل بين مختلف اللاعبين في النظام الدولي. واستخدم جيلبن هذين النموذجين النظريين لكي يربط بين مستويين تحليليين هما مستوى الدولة ومستوى النظام الدولي وليحاول أن يفسر سلوك الدولة في النظام الدولي وخاصة تجاه تغيير النظام الدولي.

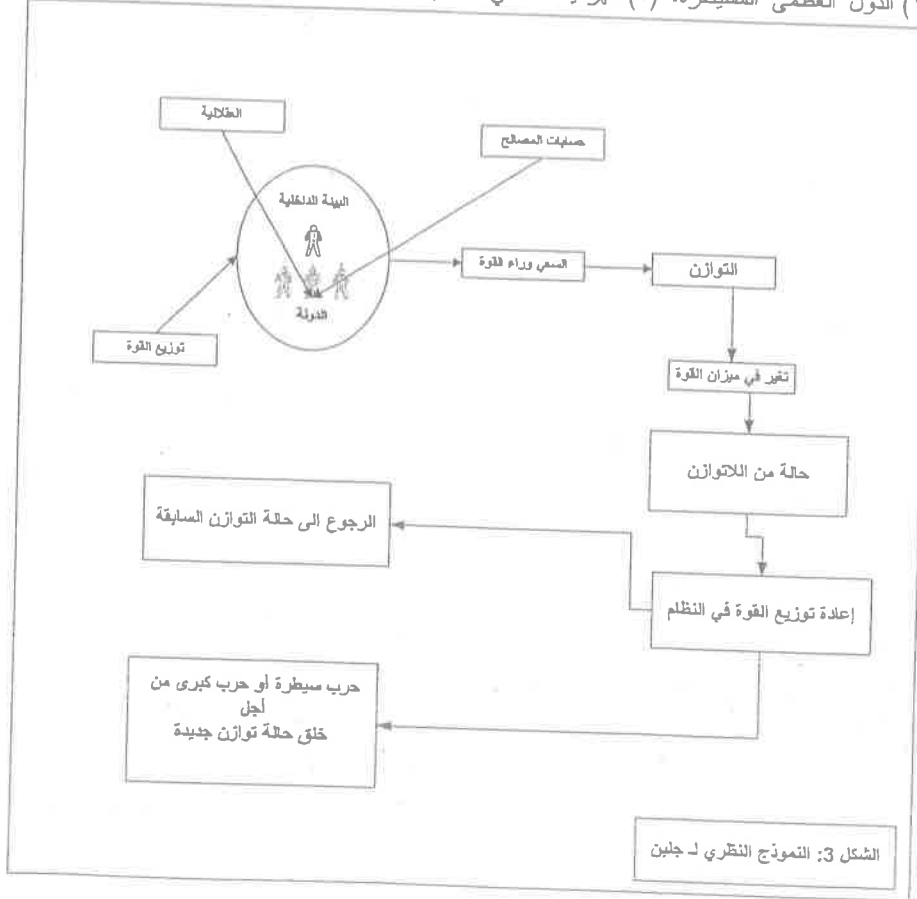
تظل محاولة روبرت جيلبن (Robert Gilpin)، في كتابه الشهير "War and Change in World Politics" فيما أرى من أفضل المحاولات التنظيرية الواقعية التي أنتجت بعد والتز وذلك في بداية الثمانينيات، وتأتي نظرية جيلبن في سياق ما أصبح يعرف بالنظرية الواقعية للدفاعية. مزج روبرت جيلبن (١٩٨١) بين متغيرات النظرية الاجتماعية والنظرية الاقتصادية والتي هي

- تفترض النظرية الاجتماعية أن سلوك الشخص يمكن تحديده من خلال معرفة طبيعة النظام الاجتماعي الذي يعيش فيه هذا الشخص ومكان هذا الشخص في هذا النظام. وبالتالي فإن النظام الاجتماعي يصوغ سلوك الفرد من خلال القيم والقواعد المتبعة داخل هذا النظام الاجتماعي كما أن هذا النظام يضع قيود على تصرفات هذا الفرد. وفي المقابل تفترض النظرية العقلانية في الاقتصاد بأن سلوك الشخص يمكن تحديده من خلال الحسابات العقلانية للفائدة والخسارة الناتجة من ملوك الفرد. وبالتالي فإن كل فرد يسعى إلى تحقيق أهدافه أو مصلحة بأقل تكلفة ممكنة، إلا أن هذا السعي أو الجهد من أجل تحقيق المصالح سوف يتوقف عندما يصل الفرد إلى حالة من توازن السوق (Market Equilibrium)، تصبح فيها الكلفة والفوائد متساوية، بحيث أن تجاوز هذه المرحلة من التوازن لا يخدم مصلحة الفرد (جلبن ١٩٨١، ix-x).
- ومن خلال الجمع بين النظريتين، يجادل جلبن بأن الأفراد والمجموعات وحتى الدول سوف تسعى لاستخدام قوتها من أجل إيجاد نظام اجتماعي وسياسي يخدم ويعزز مصالحها. وبذلك فإن أي نظام اجتماعي وسياسي سواء كان محلياً أو دولياً إنما يعكس مصالح المجموعات أو الدول الأقوى في النظام. وعندما يحدث خلل في توازن القوى بين هذه المجموعات أو هذه الدول فإن القوى الجديدة الصاعدة سوف تحاول أن تغير النظام الاجتماعي والسياسي بما يخدم مصالح هذه القوى الجديدة. ثم إن هذا التغيير سوف يتوقف عند الوصول إلى حالة التوازن في النظام (Equilibrium)، والتي يصبح التغيير بعدها تكلفته أكبر من فائدته.
- يطرح جلبن (١٩٨١، ١٠-١١) خمسة افتراضات في موديله النظري محاولاً من خلالها أن يشرح أسباب التغير الذي يحدث في النظام الدولي، وهذه الافتراضات هي:
١. يبقى النظام الدولي مستقراً إذا لم يكن هناك دولة تعتقد بأن تغيير هذا النظام يعود عليها بالفائدة.
 ٢. سوف تحاول الدولة أن تغير النظام الدولي إذا كانت تعتقد أن فوائد تغيير النظام تفوق كلفة التغيير.
 ٣. الدولة سوف تحاول أن تغير النظام الدولي عن طريق الاحتلال، والتوسع السياسي، والتوسع الاقتصادي وسوف تستمر حتى تصبح كلفة التغيير أعلى من الفوائد.
 ٤. عندما تغير الدولة النظام الدولي وتصل إلى حالة التوازن فإنها سوف تحاول بكل الوسائل المحافظة على هذه الحالة من التوازن حتى وإن كانت التكلفة عالية.
 ٥. إذا فشلت الدولة أو الدول في المحافظة على حالة التوازن في النظام الدولي فإن النظام الدولي سوف ينتقل إلى حالة من اللاتوازن (Disequilibrium)، وإن لم تعالج هذه الحالة من اللاتوازن فإن النظام الدولي سوف يتغير إلى حالة جديدة من التوازن تعكس طبيعة توزيع القوة الجديد داخل هذا النظام. ويشير جلبن (١٩٨١، ١٣-١٥) إلى أن أهم عمل في تغير النظام الدولي هو الفرق في نمو القوة بين الدول العظمى، بحيث يصبح هناك خلل في توزيع القوة بين الدول العظمى داخل النظام الدولي. ويرى بأن قوة للدولة تنحصر في قوتها العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقدرات التكنولوجية. كما يشير

النفوذ والهيبة، (٣) تقسيم مناطق السيطرة والنفوذ، (٤) قواعد النظام، (٥) الاقتصاد الدولي. وبالتالي فإن عدد الدول العظمى المسيطرة يحدد بنية النظام بحيث يكون أحادي القطبية، أو ثنائي القطبية، أو متعدد الأقطاب. كما أن الهرمية في النفوذ والهيبة تشير إلى قوة الدولة وسمعتها حتى وإن لم تستخدم القوة الفعلية. وسوف تعمل الدول العظمى على تقسيم المناطق المسيطر عليها ووضع القوانين والمؤسسات الدولية القانونية والاقتصادية التي تخدم مصالح هذه الدول العظمى وتعكس قوتها داخل النظام الدولي (Gilpin 1981, 25-39) (انظر الشكل، ٣).

جلبن إلى أن النظام الدولي في أغلب الأحيان سوف يتعرض لبعض الأزمات والتغيرات إلا أن الدولة العظمى أو الدول العظمى تستطيع أن تحل هذه الأزمات وتعيد التوازن إلى النظام، ولكن في حالات أخرى يتعرض النظام الدولي إلى أزمة لا يمكن حلها بشكل سريع وسهل بل لابد من اللجوء إلى ما يعرف بحرب السيطرة حيث تلجأ بعض الدول العظمى عن طريق هذه الحرب إلى خلق نظام دولي جديد يحقق مصالحها داخل النظام.

يتكون النظام الدولي من خمسة عناصر هي: (١) الدول العظمى المسيطرة، (٢) الهرمية في



الواقعية الهجومية (Offensive Realism)

خلال القرن العشرين كان هناك الكثير من العنف والدماء على المستوى الدولي، فقد تسببت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) في مقتل قرابة تسعة ملايين شخص، بينما تسببت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) في مقتل قرابة خمسين مليون شخص، ونصف القتلى من المدنيين. واستمر العنف الدولي وإن يكن بشكل أقل خلال الحرب الباردة وخاصة عن طريق ما يعرف بحروب الوكالة في كل من كوريا، فيتنام، أفغانستان، نيكارغوا، أنغولا، السلفادور، ومناطق أخرى، وأسفرت هذه الحروب عن قتل الملايين. وهذه الدورة من العنف على المستوى الدولي سوف تستمر في القرن العشرين والأمل في تحقيق السلم والأمن الدولي لن يتحقق، وذلك لأن الدول العظمى التي تشكل النظام الدولي تخاف من بعضها البعض ولذلك تتنافس على مصادر القوة. وتهدف كل دولة عظمى في النظام الدولي إلى أن تصبح هي المسيطرة لأنها بذلك تحقق أمنها وبقائها. ولأن الدول العظمى تتنافس على مصادر القوة فإنها حتما سوف تتصادم مع بعضها البعض إلا أن تشكل حكومة عالمية تحكم النظام الدولي. إن إيجاد حكومة عالمية للنظام الدولي يشكل حتماً أكثر منه حقيقة ولهذا سوف تستمر الصراعات والحروب كإحدى خصائص النظام الدولي الذي نعيش فيه (Mearsheimer 2001, xi-xii).

يشير ميرشايمر (٢٠٠١، xii-xiii) إلى أن النظرية الجيدة في العلاقات الدولية هي النظرية التي تقدم وصفاً وتفسيراً واضحاً لسلوك الدول العظمى تجاه بعضها البعض، وتستطيع أن تتوقع ماسيحت في المستقبل. ثم إن النظرية الجيدة كذلك تستطيع أن

تقدم شرحاً وتفسيراً للسجل التاريخي وسلوك الدول العظمى في فترات تاريخية مختلفة، ولماذا كانت هناك فترات تاريخية أكثر صراعاً من غيرها. والنظرية التي تحقق تلك المطالب تعتبر نظرية جيدة نستطيع الاعتماد عليها. ويؤكد ميرشايمر على أنه يقدم نظرية تحمل تلك الخصائص، ويسمى الواقعية الهجومية (Offensive Realism)، وهي امتداد للنظرية الواقعية التي طرحها كار، ومورجينثاؤ، والتز. والنظرية الواقعية الهجومية كما يشير ميرشايمر تقوم على افتراضات قليلة ومحدودة.

لقد انتقد ادوارد كار الطرح الليبرالي بشكل مطول في كتابه أزمة العشرين سنة، ورأى أن الدول العظمى تتحرك بناء على اعتبارات القوة، إلا أنه فشل في تفسير لماذا الدول تبحث عن القوة. ويؤكد ميرشايمر بشكل واضح أن كار لم يقدم نظرية في كتابه. بينما قدم كل من مورجينثاؤ والتز نظريته للعلاقات الدولية وهذا ما جعلها تسيطر على الحقل في الخمسين سنة الماضية (Mearsheimer 2011, 18-19).

إن الواقعية الكلاسيكية أو ما يعرف بواقعية الطبيعة البشرية (Human Nature Realism)، والتي طرحها مورجينثاؤ سيطرت على الحقل منذ أربعينيات القرن الماضي وإلى بداية السبعينيات من ذات القرن، وكانت تقوم على افتراض أساسي هو أن الطبيعة البشرية الراغبة والباحثة عن القوة هو ما يدفع بالدول العظمى للبحث عن القوة والمنافسة عليها. وفي المقابل ظهر في نهاية السبعينيات ما يعرف بالواقعية الدفاعية (Defensive Realism)، وتسمى أحياناً الواقعية البنوية (Structural Realism)، وذلك بظهور كتاب كينيث والتز (Theory of International

(*Pollitics*)، والتي تقوم على افتراض أساسي وهو أن بيئة النظام الدولي الفوضوية تجعل الدولة تبحث عن البقاء والأمن وذلك من خلال زيادة قوتها. ثم إن والتز لا يرى أن فوضوية النظام الدولي تجعل الدولة تتصرف بشكل هجومي من أجل زيادة قوتها، بل على العكس من ذلك هو يرى أن الفوضوية تحدث الدولة على المحافظة على مكانتها في النظام الدولي وأن تتصرف بشكل دفاعي من أجل المحافظة على بقائها وتعزيز قوتها، ولأن تبني سياسة هجومية سيدفع بالدول العظمى الأخرى لأن تتحالف ضد الدولة المعتدية. ويؤكد ميرشايمر على أن نظريته الواقعية الهجومية هي نظرية واقعية بنوية مثل نظرية والتز إلا أنها تختلف مع نظرية والتز في مقدار القوة التي تريدها الدولة، ففي حين ترى الواقعية الدفاعية أن هدف الدولة هو المحافظة على قوتها من أجل تعزيز فرص بقائها، ترى الواقعية الهجومية أن هدف الدولة هو زيادة قوتها لتصبح هي المهيمنة والسيطرة على إقليمها (*Hegemon in the System*) وذلك من أجل ضمان بقاء الدولة في هذا النظام الدولي الفوضوي. وتتفق الواقعية الهجومية مع واقعية الطبيعة البشرية على أن الدولة دائماً تبحث عن زيادة قوتها، إلا أنهما يختلفان في السبب الذي يجعل الدولة تبحث عن زيادة قوتها. ولا يوجد مقال أو كتاب قام بطرح نظرية متكاملة للواقعية الهجومية كما فعل مورقينثاو للواقعية الكلاسيكية والتز للواقعية الدفاعية، إلا أن هناك إشارات في بعض الكتابات القديمة وخاصة كتاب الأكاديمي البريطاني ج. لويس ديكسن (G. Lowes Dickinson) نشره خلال الحرب العالمية الأولى إلا أنه لم يمثل نظرية متكاملة للواقعية الهجومية (Mearsheimer 2001, 19-22).

يجادل ميرشايمر (٢٠٠١ - ٢٩ - ٣٢) أن الدول العظمى في النظام الدولي دائماً تبحث عن الفرصة السانحة لزيادة قوتها على حساب منافسيها وتحقيق السيطرة العالمية أو الإقليمية، وبالتالي ليس هناك مكان لسياسة المحافظة على الوضع القائم إلا في حالة استثنائية وهي عندما تصبح إحدى الدول العظمى هي المسيطرة على النظام الدولي. وهذه الجلية تقوم على خمسة افتراضات أساسية هي التي تكون النظرية الواقعية الهجومية. ومع أن هناك في حقل العلوم الاجتماعية من يجادل بأن أهم عنصر في النظرية هو قدرتها التفسيرية (*Explanatory Power*)، حتى وإن كانت قائمة على بعض الافتراضات غير الواقعية، إلا أن ميرشايمر يرفض هذا التوجه في بناء النظرية ويؤكد على أن نظريته الواقعية الهجومية قائمة على افتراضات واقعية وليست متخيلة. والافتراضات الخمسة هي:

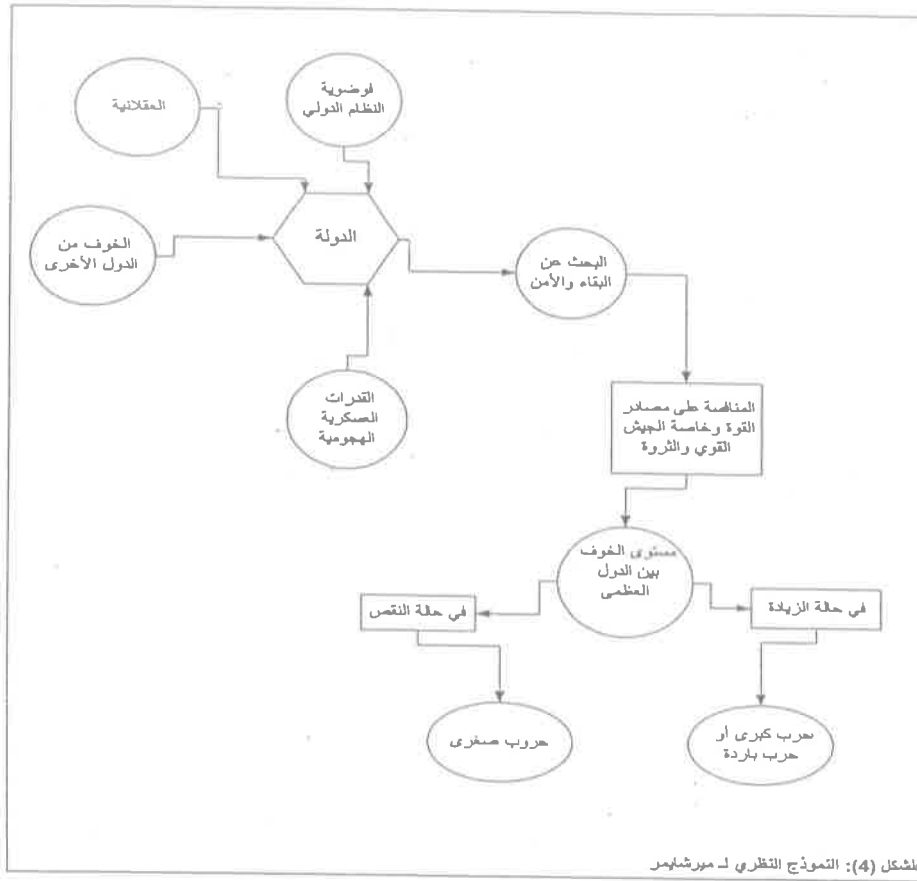
١. يتصف النظام الدولي بأنه نظام فوضوي وهذا لا يعني أنه عشوائي أو غير مرتب وإنما يعني أنه لا توجد حكومة عالمية تحكم الدول التي تكون النظام الدولي.
٢. كل دولة عظمى تمتلك قدرات عسكرية هجومية تمكنها من مهاجمة أو تدمير الدول العظمى الأخرى.
٣. لا تستطيع أية دولة عظمى أن تكون متأكدة من نوايا الدول العظمى الأخرى، وخاصة أنها لن تستخدم قدراتها العسكرية الهجومية في الاعتداء على الدولة الأخرى.
٤. الهدف الرئيسي للدولة العظمى هو المحافظة على بقائها، وخاصة على سلامة أراضيها واستقلال نظامها السياسي الداخلي. وننك لأن

بقاء الدولة وأمنها إذا اختل أو فقد فإن الدولة لا تستطيع أن تحقق الأهداف الأخرى.

٥. تمثل الدولة العظمى لاعباً عقلانياً (Rational Actor)، وبالتالي فإن هذه الدول العظمى تترك طبيعة البيئة الخارجية وتحاول أن تتصرف بشكل استراتيجي يحقق لها الأمن والبقاء. وأغلب هذه الدول العظمى تفكر وتحسب عواقب ونتائج تصرفاتها على المدى البعيد والقريب. هذه الافتراضات الخمسة مجتمعة تجعل الدولة تتصرف بشكل عدواني هجومي متى ماسحت لها الفرصة من أجل زيادة قوتها في النظام الدولي على حساب منافسيها، (انظر الشكل رقم ٤).

إن هناك فرق بين السيطرة العالمية (Global Hegemony)، والسيطرة الإقليمية (Regional Hegemony)، من حيث أنه لم يتحقق لأية دولة في التاريخ أن سيطرت على العالم كله، بينما هناك دول حققت السيطرة على إقليمها وحاولت أن تنتشر نفوذها في الخارج. فعلى سبيل المثال منذ مائة سنة تقريباً استطاعت أمريكا أن تصبح الدولة المسيطرة

على أمريكا الشمالية وأصبحت تمثل القوة العظمى الوحيدة في ذلك الإقليم، وهي تحاول كذلك أن تمنع القوى العظمى الأخرى خارج إقليمها من أن تصبح مهيمنة على إقليمها كما فعلت هي. وأمريكا كقوة عظمى لا تستطيع أن تحقق السيطرة العالمية بسبب وجود العائق المائي (البحار) (the Stopping Power of Water)، فوجود المحيطات العازلة بين أمريكا وأوروبا، وبين أمريكا وآسيا يجعل من الصعب جداً أن يمكن مستحيلة على أي جيش في العالم أن يحقق السيطرة على هذه الأقاليم غير المتصلة بأرض. ثم إن أمريكا هي القوة العظمى الوحيدة المسيطرة اليوم على إقليمها وليس من مصلحة أمريكا أن تنشأ قوة عظمى أخرى مهيمنة على إقليمها في أي مكان في العالم، وإن حدث وصعدت قوة في أي منطقة في العالم فإن أمريكا من مصلحتها أن تنشأ قوة أخرى داخل هذا الإقليم تتنافس هذه القوة الصاعدة، وبالتالي لا تتحمل أمريكا أعباء مقاومة واحتواء هذه القوة العظمى الصاعدة (Mearsheimer 2001, 40-41).



مستوى الخوف بين هذه الدول والعكس صحيح. ولذلك فإن النظام الدولي ثنائي القطبية هو أفضل شكل لتوزيع القوة داخل النظام الدولي حيث إنه يحدث نسبة أقل من الخوف بين الدول العظمى، ثم يليه النظام متعدد الأقطاب المتوازن، ويأتي في الأخير النظام متعدد الأقطاب غير المتوازن. ولكن ماهي القوة كيف يمكن تعريفها؟ يرى ميرشايمر أن القوة تنقسم إلى قسمين: (١) القوة المحتملة وتعتمد على متغيرين هما عدد سكان الدولة وثروتها، وهذين المتغيرين السكان والثروة هما الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه أي

يرى ميرشايمر (٢٠٠١، ٤١-٤٤) أن متغير الخوف بين الدول العظمى يلعب دوراً حاسماً في شدة المنافسة الأمنية بينها واحتمالية وقوع الحرب. فكلما زاد مستوى الخوف بين الدول العظمى، أي أصبحت الدولة تخاف من الدولة الأخرى بشكل كبير، كلما اشتدت المنافسة الأمنية وزادت احتمالية وقوع الحرب بينهما. ثم إن المتغير الذي يلعب دوراً حاسماً في زيادة وانخفاض مستوى الخوف بين الدول العظمى هو متغير القوة، فكلما كان هناك توزيع متساوٍ أو متقارب للقوة داخل النظام الدولي كلما انخفض

- (Blackmail) وهي إستراتيجية جذابة لأنها تقوم على أساس التهديد باستخدام القوة من دون استخدامها فعلياً وكلفتها منخفضة.
- (٣) إستراتيجية الطعم والنزيف (Bait and Bleed) حيث تلجأ الدولة العظمى لإثارة مشكلة بين منافسيها وأعدائها تحاول من خلالها أن تورطهم في حرب طويلة ومكلفة، إلا أن هذه الإستراتيجية من الصعب تحقيقها.
- (٤) إستراتيجية استمرار النزيف (Bloodletting) وهذه إستراتيجية جيدة تقوم على أن الدول الأعداء للدولة العظمى إذا دخلوا في حرب فإن الدولة العظمى تحاول أن تطيل أمد هذه الحرب وأن تكون نتائجها مدمرة لهذه الدول المعادية.
- (٥) إستراتيجية الموازنة (Balancing) حيث تلجأ الدولة العظمى إلى مقاومة الدولة المعتدية التي تحاول أن تغير ميزان القوة لصالحها، وذلك عن طريق احتوائها وردعها أو حتى الدخول معها في حرب.
- (٦) إستراتيجية تمرير العبء (Buck-Passing) حيث تلجأ الدولة التي تشعر بالتهديد إلى تمرير عبء موازنة ومقاومة الدولة المعتدية إلى دولة عظمى أخرى تقوم هي بأغلب الجهد في مقاومة الدولة العدو.
- (٧) إستراتيجية الاسترضاء والتهديئة (Appeasement) وهي إستراتيجية تقوم على أساس استرضاء الدولة المعتدية بالسماح لها بتغيير ميزان القوة لصالحها على أمل أن تتوقف عن اعتدائها وتصرفاتها العدوانية، إلا أن هذه الإستراتيجية خطيرة على مستقبل الدولة المهددة في هذا النظام للفوضوي.

جيش في العالم؛ (٢) القوة الحقيقية وتتمثل في جيش الدولة بما يحتويه من قوات أرضية وجوية وبحرية، والعنصر الأهم في الجيش هو القوات الأرضية وذلك لأنها هي التي تستطيع أن تحتل وتسيطر على أراضي العدو. فعلى سبيل المثال، اليوم الولايات المتحدة الأمريكية قلقة جداً من الصين ليس بسبب جيشها والذي يعتبر ضعيفاً مقارنة بالجيش الأمريكي، ولكن بسبب عدد سكانها (والذي يفوق ١.٢ بليون نسمة) ونمو الاقتصاد الصيني بشكل كبير.

إن الهدف الأساسي لأية دولة في النظام الدولي هو المحافظة على بقائها، والدول العظمى في هذا النظام الفوضوي تحاول أن تحقق مايلي:

(١) أن تصبح الدولة المسيطرة على إقليمها،

(٢) أن تصبح أغنى من الدول المنافسة لها، (٣) أن يصبح جيشها وخاصة قواتها الأرضية متفوقة على منافسيها، (٤) أن تصبح متفوقة نووياً بحيث تكون قادرة على استخدام السلاح النووي ضد أعدائها من دون أن يكون لدى العدو القدرة على الانتقام منها، وهذا الهدف صعب جداً تحقيقه لأن الدول العظمى الأخرى اليوم لديها القدرة على الضربة الثانية. ثم إن هناك العديد من الاستراتيجيات التي تستخدمها الدول العظمى كي تغير توازن القوة لصالحها أو تمنع الدول الأخرى من تغييره عندما يضر بمصالحها، وبذلك تحافظ على بقائها وقوتها، وهذه الاستراتيجيات هي:

- (١) إستراتيجية الحرب (War) وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدول للمنافسة على القوة وزيادة حصتها منها.
- (٢) إستراتيجية الابتزاز عن طريق التهديد

الخارجية اليابانية في الحرب العالمية الثانية وهذا المتغير أيضاً يمكن استخدامه في شرح السياسة الخارجية لألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية وخاصة عندما أعلن هتلر الحرب على أمريكا. ثم لماذا، إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المسيطرة في شمال أمريكا، لم تستحوذ على كندا والمكسيك مع أنه لا يوجد عوازل مائية تفصل بين أمريكا وهذه الدول؟ لا توجد إجابة لدى ميرشايمر سوى أن التكلفة سوف تكون باهظة وسوف يكون من الصعب جداً إن لم يكن مستحيلاً دمج سكان هذه الدول في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا اعتراف بدور القيود الخارجية على سلوك الدولة. وفي ذات السياق يشير جلن سنابدر (Glenn Snyder)، (٢٠٠٢، ١٥٠-١٥٥، ١٧١-١٧٣) إلى أن ميرشايمر بالغ في جعل الدافع الرئيسي للدولة هو زيادة أمنها من خلال اغتنام أية فرصة لزيادة قوتها على حساب الآخرين، وبالتالي يصبح الهدف للدولة هو أن تصبح الدولة المسيطرة على إقليمها كي تضمن أمنها وهذا مايسميه ميرشايمر (الواقعية الهجومية)، إلا أن والتز يختلف عن ميرشايمر بتأكيد على أن الدولة لا تبحث عن السيطرة على النظام الإقليمي أو الدولي ولكن تبحث عن توازن للقوة يحقق لها الأمن والبقاء وهذا مايمكن تسميته بـ(الواقعية الدفاعية). ومع صرامة وتماسك نظرية ميرشايمر الهجومية إلا أنه لم يتطرق للعديد من العوامل الهامة مثل أيديولوجية الدولة، والسياسة المحلية للدولة وأثرها، واللاعبون الدوليون خارج إطار الدولة، وغيرها من العوامل.

(٨) إستراتيجية الانحياز أو ركوب عربة الدولة المعتدية (Bandwagoning) حيث تقوم على أساس أن الدولة المهددة تدرك أنها لا تستطيع مقاومة الدولة المعتدية وبالتالي تتحاز إليها وتركب عربتها على أمل أن تحافظ على بقائها وأن تحقق بعض المصالح من خلال الانحياز إلى الدولة الأقوى، وهذه الاستراتيجية تمثل خطراً على مستقبل الدولة. ويرى الواقعيون أن الاستراتيجيات الأفضل في مواجهة الدولة المعتدية هي استراتيجية الموازنة أو استراتيجية تمرير العبء (Mearsheimer 2001, 138-140).

يرى روزكرينس (٢٠٠٢، ١٣٨-١٥٠، ١٦٤-١٦٦) أن النظرية الواقعية الهجومية وخاصة التي طرحها جون ميرشايمر تتجاهل متغيرات مهمة تشرح السياسة الدولية والسياسة الخارجية للعديد من الأمثلة التاريخية والمعاصرة، ويؤكد على أهمية متغيرات أخرى مثل الأيديولوجية، وشخصية القيادة، والقيود المحلية والخارجية المفروضة على عملية صنع السياسة الخارجية. لذلك من الخطأ التركيز فقط على حسابات القوة وأن الدولة دائماً تبحث عن الفرصة لزيادة قوتها على حساب الدول الأخرى إذا كانت الفائدة أكبر من التكلفة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن نشرح السياسة الخارجية اليابانية في الحرب العالمية الثانية وذلك عندما هاجمت الولايات المتحدة في بيرل هاربر اعتماداً على متغير حسابات القوة والتكلفة والفائدة، حيث إن القوة الأمريكية في ذلك الوقت تفوق بدرجات كبيرة القوة اليابانية. لكن متغير الأيديولوجية العسكرية لدى القيادات اليابانية وذلك من خلال تصريحات تاريخية لهم يشير إلى الدور الذي لعبه هذا المتغير في توجيه السياسة

الواقعية الهجومية - الدفاعية (Offense-Defense Theory)

هل تزداد احتمالية وقوع الحرب عندما يكون الاحتلال سهلاً؟ هل بالإمكان تعزيز السلام من خلال تعزيز القدرات الدفاعية بحيث تصبح عملية الاحتلال لدولة أخرى مهمة صعبة التحقيق؟ ماهي الأسباب وراء سيطرة النزعة الهجومية لدى بعض الدول؟ يمكن الإجابة على هذه التساؤلات من خلال المجادلة بشكل عام أن الحرب تصبح احتمالية وقوعها عالية للغاية عندما تعتقد الدولة المهاجمة أن عملية الاحتلال سهلة، وبالتالي فإن وقوع اختلال في توازن القدرات الهجومية مقابل القدرات الدفاعية (Offense-Defense Balance)، يزيد من خطورة وقوع الحرب بين الدول المتنافسة. إن سيطرة النزعة الهجومية (Offense Dominance) تعني أن الدولة تعتقد أن عملية الاحتلال سهلة، وهذه الاعتقاد قد يكون لأسباب مرتبطة بالواقع (Reality)، وقد يكون لأسباب مرتبطة بعملية الإدراك (Perception)، وفي المقابل قد تسيطر النزعة الدفاعية (Defense Dominance)، وتعني أن الدولة تعتقد أن عملية الاحتلال صعبة للغاية. وعندما تسيطر النزعة الهجومية على الدولة بحيث تعتقد أن عملية الاحتلال سهلة، فإن هناك العديد من الأسباب التي قد تدفع بهذه الدولة نحو الحرب منها وجود فرصة للتوسع على حساب الغير، أو الخوف على حدودها، أو الخوف من نتائج سباق التسلح، أو الاعتقاد أن الحرب الاستباقية أو الوقائية هي الخيار الأفضل ضد العدو، وغيرها من الأسباب (Van Evera 1998, 55-66).

ماهي الأسباب التي تعزز النزعة الهجومية أو النزعة الدفاعية لدى الدولة؟ هناك أربعة

أسباب هي:

١. عوامل عسكرية مثل التكنولوجيا العسكرية، العقيدة العسكرية، تحركات أو تمرکز الجيش. ومن أهم هذه العوامل على مدى التاريخ هو وجود تكنولوجيا عسكرية تجعل الهجوم أسهل، أو تجعل الدفاع أسهل. ففي الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ كان الدفاع أسهل والهجوم أصعب وذلك لوجود العديد من التقنيات العسكرية الدفاعية مثل الخنادق، الأسلاك الشائكة، والأسلحة الرشاشة لمواجهة الغزاة، بينما تغير الوضع في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ حيث أصبحت التكنولوجيا العسكرية تعزز من القدرة الهجومية للعدو وجعلت الدفاع صعباً للغاية وخاصة بوجود سلاح الطيران وعقيدة الهجوم الكاسح والمفاجئ. وباختراع السلاح النووي أصبح الدفاع أسهل من الهجوم لمن يمتلك السلاح النووي.
٢. العوامل الجغرافية مثل موقع الدولة والمساحة والتحصينات الطبيعية من البحار والجبال، والموارد الطبيعية المتوفرة مما يمنح الدولة الاكتفاء الذاتي كل هذا قد يسهل أو يصعب عملية الاحتلال.
٣. العوامل السياسية والاجتماعية وأهمها الدعم الذي تحظى به الحكومة من الشعب، فعندما تكون الحكومة مدعومة من أغلب طبقات المجتمع فإن هذا يسهل عليها الهجوم أو الدفاع. ولكن عندما تكون الحكومة غير شرعية وليس لها شعبية داخل المجتمع فإن الهجوم عليها يصبح سهلاً وذلك لأن الشعب ليس لديه الدافع أو الرغبة في الدفاع عن هذه الحكومة.
٤. العوامل الدبلوماسية والتي تشير إلى أهمية

وتقلل من احتمالات وقوع الحرب داخل النظام الدولي. مع أن هناك طرحاً آخرًا للنظرية يضيف العديد من المتغيرات إلى متغير التكنولوجيا العسكرية مثل متغير شعبية النظام السياسي، والعقيدة العسكرية، والجغرافيا، وغيرها، إلا أن النظرية الأساسية تعتمد على متغير واحد هو التكنولوجيا العسكرية. وعند اختبار النظرية الأساسية بالاعتماد على متغير التكنولوجيا العسكرية وذلك من خلال تطبيقها على مجموعة من الصراعات العسكرية التاريخية في فترات مختلفة يتبين أن النظرية تعاني من عيوب استنتاجية وإمبيريقية، وأن هناك مبالغة في قدرة النظرية على التفسير والتنبؤ فيما يتعلق بحدوث الحرب ونتائجها، وكذلك فيما يتعلق بسهولة الهجوم (Ease of Offense)، أو سهولة الدفاع (Ease of Defense). ومع هذا تظل القدرة الوصفية للنظرية مهمة في الإشارة إلى متغيرات ذات أهمية كبيرة في أمن الدولة ونجاتها داخل النظام الدولي (Lieber 1904-102, 71-81, 2000).

يشير شيبينغ (Shiping)، (٢٠١٠، ٢١٣-٢١٧، ٢٥٩-٢٦٠) إلى أن نظرية الهجوم-الدفاع (Offense-Defense Theory)، وكذلك نظرية توازن الهجوم - الدفاع (Offense-Defense Balance)، قد أنتجت العديد من الدراسات البارزة وذلك في إطار النظرية الواقعية، كما أنها قد أثارت الكثير من الجدل حول جدواها في فهم أسباب الحرب والسلام. وبعد مراجعة مستفيضة لكلا النظريتين يرى شيبينغ أن نظرية توازن الهجوم - الدفاع والتي تركز على عامل التكنولوجيا العسكرية في شرح أسباب الحرب هي نظرية غير سليمة ولا تقدم فهما صحيحا للسياسة الدولية. في حين تبقى نظرية الهجوم - الدفاع والتي تعتمد على أكثر من متغير

الترتيبات الدبلوماسية التي تعزز الدفاع مثل: نظام الأمن الجماعي (عصبة الأمم، الأمم المتحدة)، التحالف الدفاعية، لجوء مجموعة من الدول إلى الموازنة (Balancing) ضد العدو. وحين تفشل هذه الترتيبات الدبلوماسية فإن ذلك يصعب عملية الدفاع ويعزز النزعة الهجومية لدى العدو (Van Evera 1998, 66-72). ويؤكد فان إيفيرا على أن نظريته (Offense-Defense theory)، تمتلك قدرة تفسيرية كبيرة، وبساطة في التركيب، وبالإمكان أن تطبق على العديد من الحالات التاريخية والمعاصرة (see pp. 91-92). إلا أنني لا أتفق معه في أن نظريته تمتلك قدرة تفسيرية كبيرة وبساطة في البناء، حيث إن هناك العديد من الفرضيات والمتغيرات داخل النظرية غير معروفة بشكل دقيق والعلاقة فيما بينها غير واضحة مما يجعل فهم وتطبيق النظرية يحتوي على بعض الصعوبة، ومع ذلك قد تكون الإضافة الأهم لنظريته في إطار النظرية الواقعية هو إضافة متغير العلاقة بين القدرة الهجومية والقدرة الدفاعية، وخاصة في جانب التكنولوجيا العسكرية، ودور هذه العلاقة في حدوث الحرب والسلام.

تجادل نظرية الهجوم - الدفاع (Offense-Defense Theory)، أن التطورات التكنولوجية في المجال العسكري والتي تعزز القدرات الهجومية للدولة تجعل عملية التوسع والاحتلال سهلة وتصبح من عملية الدفاع وبالتالي تريد من سباق التسلح واحتمالات وقوع الحرب، في حين أن التطورات التكنولوجية التي تعزز القدرات الدفاعية للدولة تصعب عملية الاحتلال، وبالتالي تعزز أمن الدولة

في تفسير أسباب الحرب قابلة للتطوير والتحسين وخاصة فيما يتعلق بحالة ووضع الجيش والرسائل التي تبعثها هذه الحالة للدول الأخرى، إلا أن التقييم العام للنظرية يلقي بكثير من الشكوك حولها.

الواقعية الكلاسيكية الجديدة (Neo-Classical Realism)

في تسعينيات القرن الماضي ظهر توجه جديد داخل المدرسة الواقعية يمكن تسميته الواقعية الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical Realism)، والذي يوظف المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية في شرح سلوك الدولة في تفاعلها مع الدول الأخرى داخل النظام الدولي، كما أن هذا التوجه يستند في طرجه إلى النظرية الواقعية الكلاسيكية لمورجينثاو والواقعية الجديدة لـ والتز. ومنظرو هذا التوجه يجادلون بأن سلوك الدولة وسياساتها الخارجية تتأثر بشكل كبير وحاسم بموقعها داخل النظام الدولي أي بما تمتلكه من قدرات القوة المادية مقارنة بالدول الأخرى. إلا أن هؤلاء المنظرين يرون بأن تأثير قدرات القوة المادية على السياسة الخارجية للدولة ليس مباشراً وهو أكثر تعقيداً مما يتصور وذلك لوجود متغيرات وسيطة داخل الدولة لا بد من إدخالها في عملية التحليل (Rose 1998, 146).

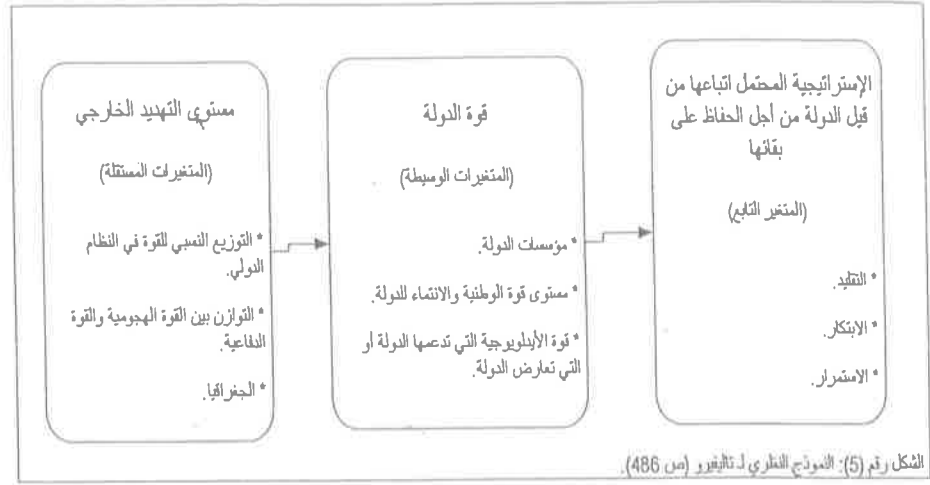
147

في دراسة نظيرية قيمة في إطار الواقعية الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical Realism)، يشير جيفري تاليافيرو (Jeffrey Taliaferro) (٢٠٠٦، ٤٦٤-٤٩٢) إلى أن مجموعة من الدول العظمى خلال الثلاثمائة سنة الأخيرة مثل الصين، واليابان، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية واجهت تحديات خارجية لقوتها ونفوذها إلا أن استجابة هذه الدول العظمى لهذه التحديات لم تكن

مماثلة، فقد نجحت بعض الدول في تجاوز هذه التحديات بينما فشلت دول أخرى في الاستجابة مما أدى إلى انهيارها. فلماذا نجحت دول في تجاوز هذه التحديات بينما فشلت أخرى في ذلك؟ إن البحث عن إجابة لهذا السؤال داخل النظرية الواقعية الكلاسيكية قد يقودنا إلى بعض المتغيرات المتعلقة بقوة الدولة ولكن بطريقة غير واضحة وغير دقيقة، في حين أن الواقعية الجديدة تركز على المتغيرات في النظام الدولي وتهمل المتغيرات داخل الدولة وبالتالي لا تقدم لنا الكثير في فهم الاستجابة المختلفة من قبل هذه الدول والتي واجهت تهديداً مماثلاً قادماً من خارج الدولة. ولذلك نلاحظ أن الواقعية الكلاسيكية تركز على المتغيرات داخل الوحدة (Unit-level)، في حين تركز الواقعية الجديدة على المتغيرات داخل النظام الدولي (System-level)، وإذا اعتمدنا على إحدى النظريتين نواجه صعوبة في فهم وتحليل السياسات الخارجية المختلفة لهذه الدول بشكل دقيق وسليم. ويجادل تاليافيرو أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي تربط بين متغيرات النظام الدولي والمتغيرات داخل الدولة تستطيع أن توجب بشكل أفضل على مثل هذا التساؤل. يطرح تاليافيرو مجموعة من المسلمات النظرية المرتبطة بالواقعية الكلاسيكية الجديدة وذلك في سياق بناء لمودله النظري الذي يمكن من خلاله فهم وتفسير السياسة الخارجية لهذه الدول. المسلمة الأولى تؤكد على أن المجموعات البشرية قد تتكون لأية سبب، إلا أن أحد أهم الأسباب الرئيسية في تكون المجموعة السياسية هو وجود عدو لهذه المجموعة والخوف من هذا العدو على بقاء وحياة المجموعة. المسلمة الثانية تؤكد على أهمية ودور التنافس بين المجموعات المختلفة داخل الدولة، وتأثير التأهيل الاجتماعي في

صياغة وتكوين النظام السياسي الداخلي بما يحقق القدرة على التنافس والبقاء لهذا النظام. المسلمة الثالثة، وهي أحد أهم المسلمات التي تقوم عليها الواقعية الكلاسيكية الجديدة، تؤكد على أن المتغيرات في النظام الدولي وخاصة متغير توزيع القوة (Power Distribution)، يؤثر بشكل كبير في العملية السياسية الداخلية ومن ثم ينعكس هذا التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة. أي أن المتغيرات الداخلية (Unit-level Variables)، تمثل متغيرات تابعة للمتغيرات المستقلة الموجودة في بنية النظام الدولي. المسلمة الرابعة تؤكد على أنه لا يوجد محول مثالي (Transmission Belt)، يربط بين التوزيع النسبي للقوة في النظام الدولي وبين السياسة الخارجية للدولة. فهذا الحزام المحول والذي يشير إلى المتغيرات الداخلية للدولة يختلف باختلاف الدول وقدراتها الداخلية على كافة المستويات. المسلمة الخامسة تشير إلى أن قوة الدولة (State Power) تختلف من دولة إلى أخرى، والمقصود بقوة الدولة هو القدرة النسبية للدولة على استخراج المصادر والتعبئة لتحقيق سياسة خارجية ناجحة. وبناء على هذه المسلمات فإنه يمكن بناء الموديل النظري المتعلق بقدرة الدولة على استخراج المصادر (Resource Extraction Model)، والقادر على تفسير السياسات الخارجية المختلفة لهذه الدول. يتكون هذا الموديل من متغير نظامي مستقل

يمثل نسبة التهديد الذي تتعرض له الدولة من الخارج، وهذا التهديد هو نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية هي: التوزيع النسبي للقوة في النظام الدولي، والتوازن بين القدرات الهجومية والقدرات الدفاعية، والعامل الجغرافي. وهذا التهديد من الخارج يمر خلال متغير وسيط (Intervening Variable)، هو قوة الدولة وهذه القوة تعتمد على ثلاثة عوامل هي: مؤسسات الدولة، ومستوى الوطنية، ومستوى دعم أيديولوجية الدولة أو معارضتها. وهذا التفاعل بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط يؤثر على المتغير التابع والذي يمثل نوع الإستراتيجية التي تتبناها الدولة من أجل الحفاظ على بقائها. وهناك ثلاث استراتيجيات تلجأ الدولة إلى إحداها للحفاظ على بقائها وهي: (١) التقليد أو المحاكاة (Emulation)، (٢) ابتكار أو ابتداء (Innovation)، (٣) الاستمرار في الاستراتيجية الحالية (Persistence)، انظر (الشكل ٥). ثم إن هذا النموذج النظري الذي يركز على قوة الدولة في استخراج وتعبئة المصادر يفترض أن الدولة متماسكة من الداخل ولا تعاني من أزمة شرعية سواء على مستوى النخبة أو مستوى المجتمع، وهذا في الغالب متحقق في الدول المتقدمة وليس في الدول النامية. وقد نجحت بعض الدول وفشلت أخرى في مواجهة التهديد الخارجي وذلك بسبب الاختلاف في مستوى قوة الدولة والعناصر المكونة لها.



النازية، ولكن هذه الدول حاولت الضعيفة منها أن تتحاز أو تتركب عربة الدولة الأقوى (Bandwagoned)، أو تمرر العبء والمسئولية إلى دولة أخرى (Buck-passed)، أو تسترضي وتهدي (Appeased)، ألمانيا النازية. يضاف إلى ذلك أنه منذ مايزيد على عقد من الزمان بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء مرحلة القطبية الثنائية لم يحدث في النظام الدولي أن حاولت دولة أو مجموعة من الدول أن توازن ضد القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية. ويرى شويلر بأن الدولة سوف توازن ضد التهديد كما تنتبأ النظرية الواقعية الجديدة عندما تكون عملية صنع السياسة الخارجية وعلاقة الدولة بالمجتمع في هذه الدولة تمثل لاعبا موحدا غير متفكك، أما عندما تكون الدولة منقسمة على مستوى النخبة وعلى مستوى علاقة الدولة بالمجتمع وكذلك منقسمة على المستوى الاجتماعي فإن هذه الدولة غير المتماسكة في الغالب لاتستطيع أو لاتريد القيادة فيها أن توازن ضد تهديد الدول الأخرى. وبالتالي فإن شويلر

يشير شويلر (Schweller 2004, 159-161) إلى أن هناك حالات في تاريخ السياسة الدولية كانت فيها دولة أو دول مهددة من عدو له قوة متنامية إلا أن هذه الدول المهددة لم تحاول أن توازن قوة هذا العدو من خلال التحالف أو من خلال زيادة قوتها العسكرية أو بعمل الأمرين معاً، وهذا ما يطلق عليه شويلر عدم الموازنة بالشكل المطلوب (Underbalancing). هذا التصرف من قبل هذه الدول بعدم الموازنة ضد العدو يناقض تماماً أحد نبوءات المدرسة الواقعية الجديدة أو الواقعية البنائية والتي تزعم أن الدولة المهددة من قبل دولة قوية سوف توازن ضدها باللجوء إلى التحالف مع دول أخرى أو بتطوير قدراتها العسكرية أو بالقيام بالأمرين معاً. فعلى سبيل المثال، لم توازن أي من الدول العظمى ضد تهديدات فرنسا نابليون باستثناء بريطانيا، كما أنه في السنوات التي تلت عام 1993م لم توازن أي من الدول العظمى مثل (بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، اليابان) ضد تهديدات ألمانيا

متغيرات داخلية لا بد من إدراجها في عملية التحليل لكي نعرف سبب هذا التغير في سلوك الدولة، وهي:

١. إجماع النخبة (Elite Consensus)، ويعني مدى الإجماع بين النخبة على حقيقة التهديد الذي يواجه الدولة وكيفية التعامل معه.

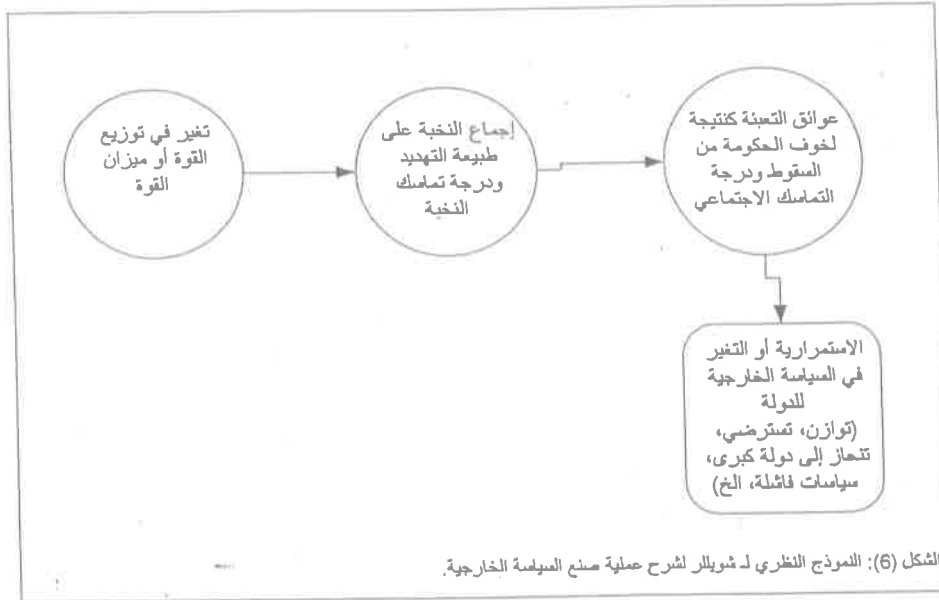
٢. مدى التهديد بسقوط الحكومة أو النظام (Government or Regime Vulnerability)، ويعني مدى خوف الحكومة أو النظام في حالة استجابته لهذا التأثير الخارجي من سقوط الحكومة بيد المعارضين من الجيش، أو النخب السياسية، أو المجموعات الاجتماعية.

٣. التماسك الاجتماعي (Social Cohesion)، ويعني مدى شرعية النظام السياسي ووجود قوانين تدير العملية السياسية يرضى بها الجميع سواء كان في السلطة أو خارجها.

٤. تماسك النخبة (Elite Cohesion)، وتعني مدى تماسك النخبة الحاكمة وعدم حدوث تشظي واستقطاب داخل النخبة السياسية صانعة القرار بسبب انقسامات داخلية. وبالتالي يمكن تصوير الموديل النظري أو السلسلة السببية لشرح السياسة الخارجية للدولة في الشكل (٦)، مع أن هذه السلسلة السببية نص عليها شويلر عن طريق الأسهم (ص. ١٦٩).

(٢٠٠٤، ١٦٤-١٦٦) يؤكد بأن طرحه هذا يتسق مع الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي ظهرت في بداية التسمينيات مؤكدة على أن تأثير المتغيرات المستقلة الموجودة في النظام الدولي على سلوك الدولة وسياساتها الخارجية يتم فلترتها (Filtered) من قبل متغيرات محلية وسيطة. وبشكل أكثر وضوح تعمل البنية السياسية المحلية المعقدة كمحول يوجه ويؤثر في سلوك الدولة واستجابتها للمتغيرات الخارجية خاصة التغير في توزيع وتوازن القوة. وهذه الواقعية الكلاسيكية الجديدة يقودها مجموعة من المنظرين أمثال توماس كريستسن (Thomas Christensen)، آرون فريدبرغ (Aron Friedberg)، جاك سنايدر (Jack Snyder)، وليام ويلفورث (William Wohlforth)، راندل شويلر (Randall Schweller)، وفريد زكريا (Fareed Zakaria).

يقدم شويلر (٢٠٠٤، ١٦٨-١٨١) نظرية واقعية كلاسيكية جديدة يحاول من خلالها أن يشرح الأسباب التي تجعل الدولة تتصرف بطريقة مختلفة في أكثر من حالة مع أن المتغيرات المستقلة في النظام الدولي لم تتغير؛ أي أن متغيرات النظام الدولي مثل الفوضوية والتغير في ميزان القوة بناء على النظرية الواقعية الجديدة يحتم على الدولة أن تتصرف بشكل معين كما تنتبأ النظرية، ولكن هذا لا يحصل، فلماذا؟ يرى شويلر بأن هناك أربعة



مدمرة لأن قيادات هذه الدول العظمى اعتقدوا بفكرة أن أمن الدولة العظمى لا يتحقق إلا من خلال التوسع، ولذلك قامت هذه السياسات التوسعية على فكرة رئيسية محورية هي أن الأمن يعني التوسع (Expansion). ثم إن هناك مفاهيم إستراتيجية محددة لدى النخبة لعبت دوراً كبيراً في بناء أسطورة الأمن من خلال التوسع. أول هذه المفاهيم الإستراتيجية قائم على نظرية الدومينو وهو أنه كلما توسعت الدولة في مناطق أخرى وعلى حساب دول أخرى كلما زادت قوتها المادية والبشرية واستطاعت أن تنافس القوى العظمى بشكل أفضل وبالتالي تعزز أمنها وبقائها. وفي المقابل كلما خسرت الدولة العظمى بعض المناطق التي تسيطر عليها وخاصة في الأطراف فإن هذا سوف يتراكم حتى يهدد مركز الدولة العظمى وبقائها. ثاني هذه المفاهيم الإستراتيجية التي تعزز أسطورة الأمن هو أن خير

العديد من الدول العظمى انتهجت سياسات خارجية توسعية أدت في كثير من الأحيان إلى إضعافها أو تدميرها. وهذه الدول المتقدمة قامت بسياسات عدائية وهجومية ضد دول أخرى مما هدد بقائها وقوتها في النظام الدولي. ففي النصف الأول من القرن العشرين تبنت ألمانيا واليابان سياسة خارجية عدائية توسعية أدت بكل من الدولتين إلى أن تخسر جزءاً كبيراً من قوتها وحتى سيادتها. وكذلك ينطبق الأمر على بعض السياسات الخارجية التوسعية لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة، إلا أن الدولتين استطاعتا أن تتعلما من ردات الفعل العنيفة ضد سياستهما التوسعية. وهنا يثور السؤال: لماذا لجأت بعض الدول العظمى إلى انتهاج سياسة خارجية توسعية مدمرة؟ ولماذا انتشرت هذه السياسة الخارجية التوسعية لدى العديد من الدول العظمى؟ بعض الدول العظمى انتهجت سياسات توسعية

وسيلة للدفاع هي الهجوم وبالتالي على الدولة العظمى أن تكون دائماً جاهزة لمهاجمة أعدائها وأن لا تسمح لهم بمهاجمتها بداية. وهذه العقلية والسياسة الهجومية هي ما يحقق الأمن للدولة العظمى وليس أن تتخذ سياسات دفاعية تجاه أعدائها. ثالث هذه المفاهيم الاستراتيجية والتي تعزز أسطورة الأمن من خلال التوسع هو الاعتقاد بأن الهجوم والتهديد باستخدامه يجعل الدول الأخرى المعادية تخاف وتخضع لرغبة الدولة العظمى وفي بعض الأحيان تتحاز إليها (Bandwagons) وتسلم بقوتها، ثم إن الدولة التوسعية تنظر إلى هذه الدول المعادية على أنها دول ضعيفة أو نمور ورقية (Paper Tigers)، (Snyder 1991, 1-6).

إن سياسة التوسع التي تنتهجها بعض الدول العظمى نادراً ما تكون فعالة في الحفاظ على أمن الدولة وبقائها وذلك لأنها تتعارض مع ميزتين قويتين في النظام الدولي وهما: مبدأ توازن القوة، وكذلك الكلفة الباهظة للتوسع. فالدولة التي تحاول أن تتوسع على حساب خصومها سوف تنفع بخصومها للتحالف ضدها وموازنة قوتها وبالتالي ستصبح الدولة التوسعية في موقف أسوأ، وكذلك الكلفة لهذا التوسع ستصل إلى مرحلة سوف تكون التكلفة أكبر من فائدة التوسع. وهناك مجموعة من النظريات التي تحاول أن تفسر وتشرح لماذا يحدث مثل هذا التوسع من قبل بعض الدول العظمى؟ النظرية الواقعية ترى أن التوسع من قبل الدولة القوية على حساب الدول الضعيفة يزيد من قوة الدولة وأمنها في كثير من الأحيان ولا يمكن أن نسمي ذلك أسطورة لوجود العديد من الحالات التاريخية التي تدعم السياسات التوسعية من قبل الدول العظمى. إلا أن هناك إشكالية منطقية وإمبريقية في تفسير النظرية الواقعية

للسياسات التوسعية. الإشكالية المنطقية تتمثل في أن النظرية الواقعية نفسها تجادل بأن الدول العظمى الأخرى سوف توازن ضد الدولة المعتدية للمحافظة على توازن القوة في النظام الدولي الفوضوي، وبالتالي هذا سوف يؤدي إلى عقاب الدولة المعتدية وإضعاف موقفها في النظام الدولي. وهذا التناقض في طرح النظرية الواقعية يمكن حله من خلال إدراك أن هناك نظريتين متعارضتين في بعض جوانبها داخل النظرية الواقعية. النظرية الواقعية العدائية أو الهجومية (Aggressive Realism)، تؤكد على أن الهجوم والتوسع على حساب الدول الأخرى يساعد في أغلب الأحيان على زيادة قوة الدولة وبالتالي أمنها، في حين ترى الواقعية الدفاعية (Defensive Realism)، أن السياسة التوسعية تؤدي إلى إضعاف قوة الدولة وبالتالي أمنها. والإشكالية الإمبريقية تتمثل في أن العديد من الأمثلة التاريخية لا تدعم إدعاءات النظرية الواقعية الهجومية (Snyder 1991, 9-13).

النظرية الإدراكية النفسية (Cognitive Psychology)، تجادل أن السبب في تبني بعض الدول العظمى لسياسة توسعية مدمرة يرجع إلى معتقدات وتجربة القيادة، فبعض القيادات يبنون سياساتهم على تجاربهم الماضية ومعتقداتهم الاستراتيجية. ويرى سنايدر أنه مع الاعتراف بأهمية إدراك القيادة ومعتقداتها وتجاربها في عملية صنع القرار إلا أنه ينبغي فهم هذه العملية في سياقها الاجتماعي والسياسي والأيدولوجي وليس فقط من خلال التركيز على العملية الإدراكية للقيادة. وهناك النظرية التي تستند على متغيرات السياسة المحلية لتفسير (Domestic Political Explanations)، السياسة الخارجية التوسعية المدمرة، حيث تجادل

هذه النظرية بأن مجموعة من النفعيين داخل الدولة يختطفون الدولة (Hijack the State)، ويحولون السياسة الوطنية إلى مجموعة من السياسات الداخلية والخارجية تصب في مصلحة خدمة مصالح مجموعة متنفذة داخل الدولة (Snyder 1991, 13, 17).

إن الإجابة الدقيقة على التساؤلات السابقة يحتاج إلى نظرية تكون أكثر دقة وشمولاً، ويؤكد سنايدر- في سياق إجابته على هذه الاسئلة- على أن بعض الدول العظمى انتهجت سياسات توسعية مدمرة بسبب سيطرة مجموعات إمبريالية (Imperialist Groups)، على مقدرات الدولة حيث شكلوا مجموعات زبائنية كل منها يستفيد من الآخر ومن مقدرات الدولة، ويجعلون المجتمع يدفع الفاتورة الأكبر لتحقيق مصالحهم. ثم إن هذه المجموعات الزبائنية المسيطرة على الدولة تبدأ في حملة دعائية (Propaganda) موجهة لبيع اسطورة التوسع من أجل الأمن على المجتمع، وذلك يحقق لهذه المجموعات الزبائنية السيطرة على سياسات الدولة بما يخدم مصالحها ونفوذها وبقائها في السلطة. ثم إن قيادات هذه المجموعات الزبائنية إذا أرادت أن تتخلى عن السياسات التوسعية لاستطيع ذلك لتعارضها مع مصالح هذه المجموعات وبقائها. ويزعم سنايدر أن نظريته هذه تستطيع أن تفسر العديد من حالات التوسع المفرط لبعض الدول العظمى والذي أدى بالنهاية إلى تقويض أمن الدولة وبقائها. ويجادل أنه على أنصاع النظرية للواقعية أن لايتعاملوا مع الدول وكأنها كرات بليارد مصممة، بل لابد من الاهتمام بالعوامل السياسية والاجتماعية والأيدولوجية لدخل الدولة، ويشير إلى أنه لايمكن فهم السياسة الخارجية للدولة من غير فهم سياستها

ونظامها الداخلي، وهذا هو ما أكد عليه رواد النظرية الواقعية مثل ميكافيلي (Machiavelli)، وثيوسيديس (Thucydides)، وهوبز (Hobbes)، ومورجنتاؤ مخالفين بذلك ما طرحه كينيث والتز ومؤيدوه من عدم جدوى دراسة المتغيرات الداخلية للدولة من أجل فهم وتفسير سلوكها في المجال الدولي (Snyder 1991, 13-20).

يشير توماس كريستينسين (Thomas Christensen) (١٩٩٦، ١-٣) إلى أن المتخصصين في العلاقات الدولية قد تعودوا على سياسات توازن القوى (Balance-of-Power Politics) ولذلك من النادر أن يستغربوا التحالف بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية أو الحرب الصينية الفيتنامية في عام ١٩٧٩م، فليس لاختلاف الأيدولوجية أو تشابهها دور في تحديد سلوك الدولة ولكن الذي يلعب دوراً كبيراً في تحديد سلوك الدولة في المجال الدولي هو مصلحة الدولة. لذلك يؤكد الواقعيون على أنه ليس للدولة صديق دائم وإنما لها مصالح دائمة. وبناء على هذه الرؤية الواقعية فإن الدولة عندما تواجه تهديداً فينبغي على قيادة الدولة أو الحكومة أن تقوم بتعبئة كافة المصادر في الدولة من أجل مقاومة هذا التهديد والمحافظة على أمنها وكذلك التحالف مع دول أخرى لمواجهة هذا التهديد حتى وإن اختلفت الأيدولوجية. ولكن عندما لا تقوم قيادات الدولة بهذه التصرفات التي تنتبأ بها النظرية الواقعية، فإن المحللين سرعان ما يعزون ذلك إلى خلل في أيدولوجية أو نفسية صناع القرار أو أنهم يفضلون مصالحهم السياسية الداخلية على المصلحة الوطنية. ويجادل كريستينسين أن العديد من المتخصصين في حقل العلاقات الدولية غالباً

ما يتسرعون في تفسير السياسة الخارجية المتهورة أو الغربية لبعض الدول بالاستناد إلى شخصية صانع القرار وطريقة تفكيره المشوهة، أو لدوافع قد تكون خافية في بعض الأحيان. والحقيقة أن مثل هذه السياسات التي تبدو غريبة أو متهورة في ذلك الوقت قد يلجأ إليها صانع القرار وبطريقة عقلانية من أجل الحصول على دعم المواطنين لاستراتيجيات أساسية في تحقيق الأمن القومي. فعلى سبيل المثال، عندما يريد صناع القرار تعبئة الشعب لدعم إستراتيجية طويلة الأمد، فإنهم قد يلجأون لإطالة أمد صراع معين لتعبئة الشعب والحصول على دعمه مع أن صناع القرار يدركون بأن هذا الصراع لا يستحق الكلفة ولا المغامرة.

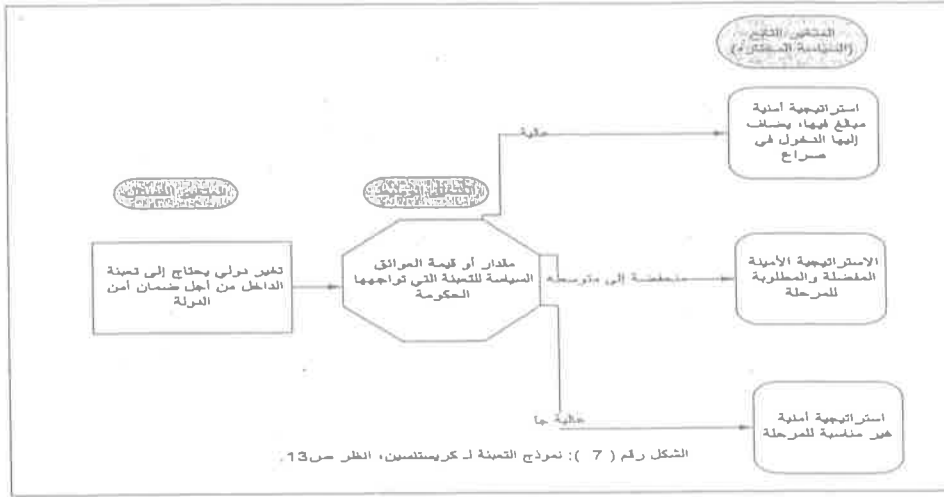
يشير كريستين (١٩٩٦، ٣-١٢) إلى أن نظريته تقوم بالربط بين نظريات السياسة الخارجية التي تركز على المتغيرات الدولية أو الخارجية، ونظريات السياسة الخارجية التي تركز على المتغيرات المحلية أو الداخلية. ويجادل بأنه عندما تحدث تغيرات دولية هامة ذات علاقة بالدولة فإن ذلك قد يضغط على صناع القرار لإحداث تغيير في سياسة الدولة الخارجية نحو سياسة جديدة قد تكون باهظة التكلفة ومثيرة للجدل، وبالتالي فإن صناع القرار يجدون صعوبة بالغة في تنفيذ مثل هذه السياسات لاعتبارات سياسية داخلية. ومن أجل تأمين الدعم الشعبي لهذه السياسات الجديدة فإن صناع القرار قد يتبنون سياسات خارجية عدوانية أو أيديولوجية لا يفضلونها، ولكنها تؤمن لهم الدعم الشعبي اللازم لتغيير السياسة الخارجية للدولة. إن فهم وتفسير مثل هذه السياسات الخارجية المتهورة أو الغربية لا يمكن أن يستند إلى متغيرات موجودة في مستوى تحليلي واحد، ولكن لابد من الجمع بين

المستويين الدولي والمحلي في إطار السعي لفهم مثل هذه السياسات. وفي هذا السياق يؤثر كريستين سؤالاً هاماً حول طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية خلال الحرب الباردة، وهو لماذا أصبح هناك تقارب وتعاون بين أمريكا والصين خلال فترة حكم الرئيس نيكسون في سبعينيات القرن الماضي بينما كان هناك عداوة شديدة بين الدولتين في خمسينيات ذلك القرن، مع وجود دولة عدو - الاتحاد السوفييتي - تهدد كلا الدولتين وفي كلا الفترتين؟ يرى الواقعيون أن التقارب الصيني الأمريكي في حقبة السبعينيات كان باعته اعتبارات توازن القوى ومحاولة كبح جماح توسع الدولة السوفييتية في آسيا، إلا أنهم لا يجدوا تفسيراً للعداء الشديد بين الدولتين خلال الخمسينيات، وهنا يبدو أن هناك إشكالية نظرية في الطرح الواقعي. ولحل هذه الإشكالية النظرية لابد من العمل على إيجاد نظرية تجسر الفجوة بين مستوى التحليل الكلي (المتغيرات الخارجية) ومستوى التحليل الجزئي (المتغيرات الداخلية)، (Two-Level Models or Bridging Theories)، وقد بدأ بعض الباحثين يعمل في هذا الإطار إلا أن هذا المشروع لا يزال في البدايات. إن أكثر الطرح الواقعي اليوم يعتمد وبشكل كبير على البنيوية الواقعية لوالتر إلا أنها مع شدة التجريد في بنيتها النظرية، بحيث تحتوي على متغيرات مستقلة قليلة جداً، لا تستطيع أن تفسر السياسة الخارجية لكثير من الحالات وهذا ما اعترف به والتر، ولذلك اتجه كثير من أئصار والتر إلى إضافة بعض المتغيرات المستقلة من أجل إعطاء قدرة تفسيرية وتنبؤية أكبر للنظرية.

وفي إطار سعيه لبناء موديل نظري واقعي يستطيع أن يجمع بين المستوى الدولي والمستوى

المحلي، ويستطيع أن يجيب على السؤال السابق حول العلاقات الصينية - الأمريكية في الخمسينيات، يرى كريستسن (١٩٩٦، ١١-٢٥) أنه لا بد من البدء بطرح مفهوم جديد هو القوة السياسية الوطنية (National Political Power)، وتعني قدرة صناع القرار في الدولة على تعبئة المصادر البشرية والمادية في الدولة لدعم السياسات الاستراتيجية الأمنية الجديدة. ويؤكد على أن المشكلة في الطرح الواقعي السائد هو افتراضه أن الدولة عندما تواجه تحدياً أو تمنح لها فرصة على المستوى الدولي فإن تعبئة المصادر البشرية والمادية داخل الدولة هو أمر سهل وتلقائي وما ذلك إلا لأنهم يعاملون الدولة وكأنها صندوق أسود أو كرة بلياردو. والموديل النظري البديل الذي يطرحه كريستسن يعامل قدرة الدولة على تعبئة المصادر البشرية والمادية على أنه متغير وسيط أساسي (Key Intervening Variable)، بين التحدي الذي تواجهه الدولة على المستوى الدولي وبين الاستراتيجية التي تتبناها الدولة لمواجهة هذا التحدي. وفي موديل التعبئة (Mobilization Model)، تعتمد السياسة الاستراتيجية التي تتخذها قيادة الدولة على قيمة المتغير الوسيط. فإذا كانت العوائق السياسية للتعبئة البشرية والمادية منخفضة فإننا نتوقع أن تكون

السياسات التي تتخذها قيادة الدولة متطابقة مع ماتطرحة النظرية الواقعية الكلية والتي تعامل الدولة وكأنها كرة بلياردو أو صندوق أسود. أما إذا كانت العوائق السياسية للتعبئة عالية أو عالية جداً فإنه سينتج سياسات تعتبرها الواقعية الكلية ردة فعل مبالغ فيها أو ردة فعل غير مناسبة للتغيرات التي حدثت في النظام الدولي (انظر الشكل رقم ٧). وبتطبيق النموذج على الحالة الأمريكية، يرى كريستسن (١٩٩٦، فصل ٣) أن الرئيس الأمريكي هاري ترومان بدأ منذ عام ١٩٤٦ يدرك أن هناك تغييراً كبيراً حدث في النظام الدولي وهو تحول النظام الدولي إلى نظام ثنائي القطبية وذلك بصعود الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى جديدة معادية للولايات المتحدة الأمريكية. أصبح ترومان يفكر في الاستراتيجية المناسبة لاحتواء الخطر السوفييتي إلا أنه وإدارته أدركوا أن الشعب الأمريكي بما فيه الكونجرس لا يرغب في الالتزام بمصروفات جديدة في وقت السلم مما سوف يؤثر على الاقتصاد الأمريكي. وبالتالي فإن ترومان من أجل تعبئة الشعب الأمريكي لمحاربة انتشار المد الشيوعي السوفييتي في أوروبا وآسيا لم يستطع أن ينتهج سياسة خارجية ودية تجاه الصين مع أن بعض مستشاريه كانوا يفضلون ذلك.



الدراسات حول الطريقة والكيفية التي يتم من خلالها تغير الأفكار، والقيم، والهوية لدى القيادة، والنخبة، والشعب. بعض الباحثين في هذا السياق يشير إلى أن حدوث أزمة يخلق فرصة للبيروقراطيين والموظفين القريبين من القيادة لطرح أفكار جديدة تختلف عن الأفكار القديمة لمعالجة الأزمة مما يحدث تغير في السياسة الخارجية للدولة، أو أن القيادة نفسها تغير من أفكارها لمواجهة الأزمة الجديدة. وفي المقابل هناك باحثون آخرون يرون أن خيارات اللاعب سواء كان هذا اللاعب القيادة، أو النخبة، أو الشعب، تتغير تبعاً لتجربته وتعلمه من خلال البيئة التي يعيش فيها وهذه التجربة قد تغير طريقة التفكير والخيارات وحتى الهوية لدى اللاعب. إلا أن بروكس وويل فورث لا يوافقون على أن الأفكار تمثل متغيراً مستقلاً خارجياً، بل يؤكدون على أن تغير الأفكار لدى القيادة السوفيتية كان إلى حد كبير ناتج عن التغير في المحفزات المادية (Changing Material Incentives)، وخاصة الاقتصادية. وبشكل أكثر تحديداً يجادل كل من بروكس وويل

في دراسة قيمة تضيف الكثير للنظرية الواقعية وبشكل خاص للنظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، يشير بروكس وويل فورث (٢٠٠٠، ١٣-٥، ٤٩-٥٣) إلى أن نهاية الحرب الباردة بشكل مفاجئ وسريع جعل العديد من المتخصصين في حقل السياسة الدولية ينظرون بشئ من التشكك والنقد للنظريات والمناهج القائمة في الحقل، وبدأوا يبحثون عن نظريات بديلة تستطيع أن تفسر هذه النهاية المفاجئة للحرب الباردة. وقد ظهرت وازدهرت العديد من المدارس الفكرية والنماذج النظرية في التسعينيات مثل البنائية، والمداخل النفسية الإدراكية، ونظريات المؤسسات والمنظمات، وغيرها محاولة طرح الأسباب التي تفسر نهاية الحرب الباردة. وكل هذه الدراسات تشير إلى وجود متغير مستقل هام تم إهماله من قبل النظريات السائدة في حقل السياسة الدولية وهو متغير الأفكار (Ideas)، حيث تؤكد هذه الدراسات أن تغير الأفكار لدى القيادة السوفيتية أدى إلى تغير خيارات السياسة الخارجية السوفيتية مما أدى إلى نهاية الحرب الباردة. ولكن تختلف هذه

فورث على أن التراجع في القدرة الاقتصادية السوفييتية منذ منتصف الثمانينيات جعل القيادة السوفييتية وخاصة جورباتشوف يدرك الكلفة العالية للاستمرار في سياسة المحافظة على الوضع القائم، وهذا أدى إلى تغير الأفكار وخيارات السياسة الخارجية السوفييتية إلى التخندق ومن ثم الانفتاح على الاقتصاد الغربي مما أدى إلى نهاية الحرب الباردة.

يحاول فريد زكريا (Freed Zakaria) (١٩٩٨، ١-١١، ١٣-٤٣) أن يجيب على تساؤل هام وهو: لماذا عندما تصبح الدولة غنية تقوم بالسعي لإمتلاك جيش قوي ولزيادة نفوذها في العالم؟ وبالتحديد لماذا سعت الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر لزيادة نفوذها وقوتها العسكرية والسياسية في العالم؟ يشير زكريا إلى أن هناك نظريتين تحاول كل منهما تقديم إجابة لذلك وهما: النظرية الواقعية الكلاسيكية، والنظرية الواقعية الدفاعية. النظرية الواقعية الكلاسيكية ترى أن الدولة عندما تصبح قوية فإنها سوف تسعى لزيادة قوتها ونفوذها في العالم، بينما ترى الواقعية الدفاعية أن الدولة عندما تصبح قوية فإنها سوف تحاول أن تحافظ على الوضع القائم ومقاومة أي تهديد لتوازن القوة القائم. فالواقعية الكلاسيكية ترى بأن الدولة القوية تتوسع لأنها تستطيع، بينما ترى الواقعية الدفاعية أن الدولة القوية تتوسع لأنها يجب أن تفعل ذلك لحماية أمنها. ويرى زكريا أن تفسير النظرية الواقعية الدفاعية هو تفسير ضعيف يقوم على أقل قدر من السياسة الخارجية ولا يتسق مع حالات تاريخية كثيرة، كما أنه أصبح يعتمد وبشكل كبير على المتغيرات الداخلية في تفسير الحالات التاريخية وأهم المتغيرات الموجودة في النظام الدولي. ولذلك

يرى زكريا أن المتغيرات الدولية سواء كانت تهديداً أو فرصة تمر عبر صانع القرار وخاصة الرئيس الأمريكي وليس الدولة ككل، والرئيس يدرك الوضع الداخلي والخارجي ويحاول على هذا الأساس أن يتخذ قرار التوسع من عدمه. ليس هناك اختلاف بين المتخصصين في حقل العلاقات الدولية اليوم حول المتغير التابع الذي تحاول جميع النظريات أن تقدم تفسيراً له، ولكن الاختلاف يدور حول المتغيرات المستقلة التي تقدمها كل نظرية. والنظرية الواقعية الجديدة — والتز إحدى أكثر النظريات تجريداً واختزالاً، وقد أحدثت الكثير من الجدل داخل الحقل مابين مؤيد ومعارض. وهناك توجه سائد اليوم لدى الكثير من الباحثين يركز على اختيار مجموعة من الحالات التي تمتد لعدة سنوات أو على الأكثر لعدة عقود واختبار الفرضيات التي تطرحها هذه النظريات في مقابل هذا السجل التاريخي للحالات. وعند اختبار ادعاء النظرية الواقعية، أن فوضوية النظام الدولي وتوزيع القدرات تدفع بالدولة للمنافسة على القوة، في مقابل تجربة الإمبراطورية الروسية والسوفييتية، وبالتحديد للإجابة على السبب الذي دفع بالإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفييتي للمبالغة في التوسع مع أن هذا التوسع المفرط أدى بهما إلى الإنهيار. نجد أن الواقعية الجديدة تقدم تفسيراً واضحاً للأسباب التي قادت إلى هذا التوسع المفرط، وأن فوضوية النظام الدولي وتوزيع القوة في هذا النظام جعل كلا الإمبراطوريتين تبحث عن أمنها وبقائها من خلال التوسع المفرط. ثم إن هذه الأسباب في مستوى النظام الدولي لا تكفي وحدها في التفسير بل لابد من إدراك أن هذه الأسباب في النظام الدولي قد أثرت على الهوية الروسية، وعلى المؤسسات السياسية

إلقاؤه على نظرية دون نظرية أو على حقل دون حقل، وإنما هو نتيجة الخلل الكبير في دراسة النظام السوفييتي من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد أثارت نهاية الحرب الباردة الكثير من الجدل حول النظرية الواقعية وقدرتها التفسيرية، حيث إنها لم تستطع أن تتوقع أو تتنبأ بهذه النهاية المفاجئة للحرب الباردة. إلا أن هذه الانتقادات والمراجعات الموجهة للنظرية الواقعية لا تنفي وجود بعض الأفكار والأطروحات النظرية لبعض كبار منظري الواقعية حول كيفية وإمكانية نهاية الحرب الباردة. فعلى سبيل المثال، يرى مورجينثاو أن الحرب الباردة سوف تستمر كصراع أيديولوجي إلا أنه يمكن تخفيف هذا الصراع عن طريق الدبلوماسية الناجحة وعقد التسويات السياسية اللازمة حول المسائل المتنازع عليها والتي قد تزيد من حدة الصراع. ويرى ريموند آرون (Raymond Aron)، أن الحرب الباردة لن تنتهي مالم ينتهي الصراع الأيديولوجي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. بينما يرى والتز أن الأيديولوجية لا تؤثر على الصراع واستمراره بين القطبين، ويؤكد على أن توزيع القوة بين القطبين هو المحدد الرئيسي لاستمرار أو نهاية الحرب الباردة. والواضح أن الواقعية الجديدة لا والتز هي الأقرب للصواب في تحديد المتغير الذي أدى إلى نهاية الحرب الباردة (Cesa 2009). وفي المقابل يرى جنجلي (٢٠١٠، ٢٤-٣٩) أن نهاية الحرب الباردة بالطريقة السلمية التي انتهت بها ألقى بالكثير من الشكوك حول الافتراضات الأساسية للنظرية الواقعية وخاصة النظرية الواقعية الجديدة. فلم يكن هناك خلل واضح في ميزان القوة لصالح الولايات المتحدة

المحلية الروسية، وعلى السعي من أجل المكانة في النظام الدولي وهذا التأثير انعكس على عملية صنع السياسة الخارجية الروسية التوسعية (Wohlforth 2001, 213-218, 233-235).

الجدل التنظيري والانتقادات الموجهة للنظرية الواقعية

يشير كوكس (Cox) (٢٠٠٩، ١٦١-١٦٤، ١٧٢-١٧٣) إلى أن العديد من الباحثين في حقل العلاقات الدولية ينتقدون بشدة النظرية الواقعية لعدم مقدرتها على التنبؤ بسقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، ويؤكدون على أن النظرية الواقعية كانت هي المسيطرة على الحقل في تلك الفترة ومع هذا لم تستطع أن تتوقع هذا السقوط الذي غير بشكل كبير حقل العلاقات الدولية، وهذا الفشل للنظرية الواقعية يدل على الخلل الكبير التي تعاني منه النظرية. إلا أن كوكس يجادل بأنه لا ينبغي إلقاء اللوم على النظرية الواقعية لوحدها وذلك لأن الفشل في التنبؤ بسقوط الاتحاد السوفييتي كان نتيجة للعديد من الأسباب التي لا تتعلق بهذه النظرية أو تلك. ومن هذه الأسباب القيود الأكاديمية التي وضعتها الجامعات الغربية وخاصة الأمريكية على طلابها عند رغبتهم دراسة الاتحاد السوفييتي والحرب الباردة مثل التركيز على جزئية بسيطة أو دقيقة وعدم حث الطالب على دراسة هذا الصراع بشكل كلي غير جزئي، والتركيز على الدراسة الامبيريقية التجريبية للاتحاد السوفييتي وعدم دراسته كنظام متكامل، وكذلك أن العديد من الأكاديميين والموظفين الحكوميين أصبحوا يعيشون على هذه الحرب الباردة ولذلك لم يتخلوا أن تنتهي هذه الحرب. وبالتالي فإن الفشل في التنبؤ بسقوط الاتحاد السوفييتي لا يمكن

يؤكد على طبيعة الصراع على مصادر القوة في النظام الدولي إلا أنهما يؤكدان كذلك على أهمية الأخلاق، والقيم، والسببية في سعي الدولة نحو القوة والبقاء. كما يشير روبرت جيرفيس (Robert Jervis, 1999, 43-44)، إلى أنه لا يريد أن يبالغ في وصف الهوية التي تفصل بين الواقعية والليبرالية الجديدة، وينقل عن روبرت كوهين (Robert Keohane) وليزا مارتين (Lisa Martin)، بأنهما يعتقدان بأن النظرية المؤسسية هي شقيقة للواقعية الجديدة. فكلتا النظريتين تنطلقان من افتراض أن النظام الدولي لا يوجد به حكومة تستطيع أن تصنع اتفاقيات وتجبر الدول على إتباعها، ولذلك تبحث كل دولة عن الفرصة المناسبة لتحقيق مصالحها بشكل انفرادي مما يجعل عملية التعاون صعبة للغاية. ومع هذا يؤكد جيرفيس على الحاجة إلى شيء من التحليل والتفكير لكي نستطيع أن ندرك مواطن الخلاف والصراع بين النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية الجديدة.

إن هناك إدراكاً متزايداً داخل حقل العلاقات الدولية أن المدرسة الواقعية وصلت إلى درجة متقدمة ومتريفة على يد الواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية - والتز، وذلك لأن والتز جرد النظرية الواقعية من التعقيد والدقة التي تحتويها وحاول جاهداً أن تكون نظريته شريحة ومجردة لدرجة أن الواقعية الجديدة أصبحت في كثير من الأحيان لا تستطيع أن تفسر لنا شيء، بل أصبحت تشبه إلى حد كبير أيديولوجية غير قابلة للحصن (Unfalsifiable Ideology)، بدلاً من أن تكون نظرية علمية. وقد مثل سقوط الاتحاد السوفييتي والنظام الدولي ثنائي القطبية لسيلاً قوياً على ضعف وفشل النظرية في تفسير السياسة الدولية (Lebow 2010, 59). إن التغير الحاصل في قيم

الأمريكية يشير إلى احتمال نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي. ثم إن التطورات الدولية التي تبعت هذا السقوط مثل: النظام الدولي أحادي القطبية، والعولمة، وتنامي دور الاقتصاد والتكنولوجيا، شكلت تحديات جديدة للنظرية الواقعية. فلم يعد مفهوم توازن القوى مفهوماً مناسباً لنظام دولي أحادي القطبية، كما لم تعد الدولة وحدة تحليل مناسبة في نظام قائم على مفهوم العولمة الذي يتجاوز الدولة القومية. ثم إن القوة الاقتصادية والتكنولوجية في النظام الدولي الجديد أصبحت أهم بكثير من القوة العسكرية. يضاف إلى ذلك أن النظرية الواقعية تعاني مجموعة من النقائص مثل: (١) غياب الدقة والوضوح في تعريف مفاهيم أساسية في النظرية مثل مفهوم القوة، وميزان القوة، والمصلحة، (٢) التركيز على الدولة كوحدة التحليل الرئيسية وإهمال المستويات الأخرى، (٣) إهمال الواقعية لدور الهوية والقيم.

يشير كوزيتي (Cozette) (٢٠٠٨، ٦٦٧-٦٦٨) إلى أن هناك فرقاً جوهرياً بين النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية أو المثالية، وهو أن الواقعيين لا يعتقدون بإمكانية تغيير النظام الدولي إلى الأفضل بحيث ينتهي الصراع بين الدول، في حين يعتقد الليبراليون أن هناك إمكانية في تغيير النظام الدولي إلى الأفضل وخلق فرص تعاون أكبر بين الدول المختلفة. وقد أشار كار إلى هذه النظرة التشاؤمية المتطرفة للواقعيين وتمنى أن يتمكن الواقعيون من اتخاذ موقف وسط يجمع بين الواقعية المشائمة والليبرالية المتفائلة. ويجادل كوزيتي (٢٠٠٨، ٦٦٨-٦٧٠؛ ٦٧٤-٦٧٨) أن كلاً من هانز مورجينثاو وريموند آرون اتخذ موقفاً وسطاً غير متطرف في طرحه للواقعية، فمع أن كلاً منهما

الدول العظمى في النظام الدولي يثير كثيراً من الأسئلة حول مسلمات النظرية الواقعية (Jervis 2002, 1, 11). إنني أعتقد أن محاولة جيرفيس في الجمع بين النظريات الثلاث لتفسير ظاهرة الأمن الجماعي بين الدول العظمى هي محاولة في المسار الصحيح نحو إدراك مدى التعقيد الشديد في فهم سلوك الدولة في المجال الدولي، إلا أن هذه الظاهرة لا تستطيع أن تضعف التفسير الواقعي لها عوضاً عن إضعاف مسلمات النظرية الواقعية فيما يتعلق بأسباب الحرب.

يشير بروكس (Brooks 1997, 445-446) إلى أن منظري المدرسة الواقعية يتفقون على مجموعة من المسلمات إلا أنهم كذلك يختلفون في أخرى، ولذلك من الخطأ أن نعامل النظرية الواقعية على أنها نظرية واحدة في حين يوجد أكثر من توجه نظري داخل هذه النظرية. ويرى بأنه يمكن تقسيم النظرية الواقعية إلى فرعين متنافسين حيث تختلف مسلمات كل فرع عن الآخر فيما يتعلق بسلوك الدولة في المجال الخارجي. الفرع الأول هو الواقعية الجديدة (Neorealist Theory) والتي أسسها والتز، والفرع الثاني يمكن تسميته الواقعية مابعد الكلاسيكية (Postclassical Realism) والتي تختلف عن واقعية والتز.

تتفق الواقعية الجديدة والواقعية مابعد الكلاسيكية على التركيز على مجموعة من الأبعاد التنظيرية مثل: التركيز على النظام الدولي، والتعامل مع الدولة كوحدة التحليل الأساسية، وكتاهما ترى بأن طبيعة السياسة الدولية طبيعة تنافسية، وتركزان على العوامل المادية وإهمال غير المادية كالأفكار والمؤسسات. وتقرضان بأن الدولة في النظام الدولي لاعب أناني يحاول أن يساعد نفسه بنفسه. وفي

الناس والنخبة والقيادة حول فائدة الحرب والصراع في السياسة الدولية بحيث أصبح الكثير من الناس داخل المجتمعات والدول الديمقراطية ينظرون إلى الحرب وكأنها جريمة هو تغير لا يمكن للنظرية الواقعية شرحه ولا يوجد نظرية في العلاقات الدولية تستطيع أن تشرح مثل هذا التغير لأنه مرتبط بعلاقات سببية تبحث في الأسباب النفسية لتغير التوجهات داخل هذه المجتمعات. إلا أن النظرية البنائية قد تقدم بعض التفسيرات فيما يتعلق بهذا التغير ولكن الأقرب والأفضل لتفسير مثل هذه التغيرات هي النظرية الليبرالية الكلاسيكية. كما أن الواقعية قد تجادل بأن هذا التغير في توجه النخبة والناس داخل المجتمعات الديمقراطية نحو جدوى الحروب هو نتيجة إدراكهم للكلفة العالية لمثل هذه الحروب. (Jervis 1998, 985).

لقد كان المحرك الرئيسي للسياسة الدولية بين الدول العظمى هو الحرب، إلا أن الدول العظمى في النظام الدولي اليوم (أمريكا، أوروبا الغربية، اليابان) كونت مايسميه كارل دويتش (Karl Deutsch) الأمن الجماعي أو الأمن المشترك والذي يشير إلى أن احتمالية الحرب بين هذه الدول أصبح أمراً لا يمكن تصوره. الواقعية تفسر عدم وقوع الحرب بين هذه الدول بسبب وجود السلاح النووي والهيمنة الأمريكية، في حين ترى الليبرالية أن السبب هو طبيعة النظام الديمقراطي الموجود في هذه الدول والاعتماد الاقتصادي المتبادل. والبنائية ترى أهمية الهوية والقيم كسبب في عدم وقوع الحرب بين هذه الدول. ولكن الطريقة الأفضل في شرح أسباب تكون مايعرف بالأمن الجماعي أو مجموعة أمانة من الدول هو في الجمع بين النظريات الثلاث في تفسير هذه الظاهرة. مع أن وجود الأمن والتعاون بين هذه

المقابل تختلف الواقعية الجديدة عن الواقعية مابعد الكلاسيكية بأنها تنظر دائماً إلى إمكانية حدوث صراع مع الدول الأخرى وبالتالي هي تفضل أن تركز الدولة على القوة العسكرية وتعزيزها والمحافظة على توازن القوى حتى وإن كانت هناك خسارة لبعض المصالح الاقتصادية. في حين ترى الواقعية مابعد الكلاسيكية احتمالية وقوع الصراع وأن على الدولة أن تدرس خياراتها بشكل جيد وأن تقدم ما يخدم مصلحتها بشكل أكبر حتى لو تطلب ذلك تقديم المصلحة الاقتصادية على المصلحة العسكرية. الواقعيون الجدد يرون بأن بنية النظام الدولي الفوضوية تجعل الدول تعيش في عالم متوحش حيث أن عدوك ينتظر الفرصة السانحة للانقضاض عليك، وبالتالي على الدولة أن تكون على أتم استعداد وأن لا تفرط فيمن يحرسها وهو الجيش. وفي المقابل الواقعيون مابعد الكلاسيكيين يرون بأن احتمالية الصراع والحرب لا ينبغي المبالغة فيها بالاعتماد على عامل واحد وهو الفرق في توزيع القوة بين القوى العظمى، ولكن ينبغي إضافة عوامل أخرى قد تساعد صانع القرار في إدراك أفضل لاحتمالية الصراع من عنده، مثل: التكنولوجيا، الجغرافيا، الاقتصاد الدولي (Brooks 1997, 446-458). إن إدعاء الواقعية الجديدة بأنها نظرية دقيقة مجردة لا تحتوي على الكثير من المتغيرات لا يفيدنا شيئاً، لأن الدقة وقلة المتغيرات في النظرية ليست ميزة إذا كانت القدرة التفسيرية لهذه المتغيرات منخفضة وبالتالي لا تشرح لنا الكثير من التغير الذي يحصل في سلوك الدولة في المجال الدولي. وهذا الانتقاد ينسحب كذلك على الواقعية مابعد الكلاسيكية لأنها تركز على العوامل المادية والنظام الدولي وتغفل دور العوامل غير المادية والنظام الداخلي

للدولة (Brooks 1997, 468-469). يشير جيرفيس (1999، ٤٧-٥٠) إلى أن الواقعية الهجومية ترى حتمية الصراع في النظام الدولي وذلك لأن كل دولة تريد أن تزيد من قوتها لتعزيز أمنها متى ما سُنحت لها الفرصة. في حين ترى الواقعية الدفاعية أن الدولة سوف تحافظ على الوضع القائم إذا كان يحقق لها الأمن وترى أن المعضلة الأمنية (Security Dilemma) في النظام الدولي يمكن تحليلها بشكل أفضل من خلال موديل معضلة السجين (Prisoner's Dilemma)، وبالتالي سوف يكون هناك فرصة للتعاون بين الدول وتحقيق الأمن المتبادل. ويؤكد جيرفيس على أن الواقعية الدفاعية تتنقي مع الليبرالية الجديدة عندما تكون الدول العظمى تسعى للمحافظة على الوضع القائم. ويناقش تاليافيرو (Taliaferro 2000, 128-131)، الفرق بين الواقعية الهجومية (Offensive Realism) والواقعية الدفاعية (Defensive Realism) وأثر هذا الفرق على رسم السياسة الخارجية الأمريكية في بداية القرن الحادي والعشرين. تشير الواقعية الهجومية إلى فوضوية النظام الدولي وأنه لا يوجد حكومة دولية ولذلك فإن النظام الدولي يدفع بالدولة نحو التوسع واقتناص أية فرصة تزيد من قوتها وأمنها. وفي المقابل ترى الواقعية الدفاعية بأن النظام الدولي يدفع بالدولة نحو التوسع تحت ظروف معينة، وفوضوية النظام الدولي قد تدفع بالدولة إلى استخدام وسائل متعددة لزيادة أمنها. إلا أن هذا سوف يهدد أمن الدول الأخرى مما يفاقم من المعضلة الأمنية-الموجودة في النظام الدولي. لذلك تقترح الواقعية الدفاعية أن على الدولة أن تنتهج إستراتيجية معتدلة متحفظة في الجانب العسكري، والدبلوماسي، والاقتصادي. لأنها تعتقد أن

هو التوسع، والبحث عن القوة، وكذلك البحث عن الأمن. الخلاف بين النظريتين إلى حد ما هو خلاف حول المحفزات والمثيرات التي تتسبب بها فوضوية النظام الدولي وكيف تستجيب الدولة لهذه المحفزات. كما أن هناك نقاشاً دائراً بين النظريتين حول ما قامت به النظرية الواقعية الدفاعية من إدخال بعض المتغيرات المستقلة مثل بعض العوامل السياسية الداخلية للدولة، ومستوى إدراك القيادة وذلك لشرح حالات شاذة أو صعبة من سلوك الدولة لا يمكن للنظرية الواقعية الحالية أن تفسرها. وفي رده على سنايدر، يشير ليبير (٢٠٠٨، ١٨٥-١٩٤) إلى أن المستندات التاريخية الجديدة حول الحرب العالمية الأولى تدحض تفسير النظرية الواقعية الدفاعية لأسباب هذه الحرب، في حين أن هذه المستندات تدعم النظرية الواقعية الهجومية والتي ترى بأن الدافع للحرب هو سعي القيادة السياسية والعسكرية في ألمانيا إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية على أوروبا. ويؤكد بأن النظرية الواقعية الهجومية تختلف عن النظرية الواقعية الدفاعية في مجموعة من الافتراضات الأساسية وليس في جزئيات بسيطة كما يزعم سنايدر. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تعتقد الواقعية الهجومية بأن أحد المحركات الأساسية لسلوك الدولة هو الرغبة في توسيع نفوذها وزيادة قوتها على حساب الدول الأخرى، وفي المقابل تعتقد الواقعية الدفاعية أن أحد المحركات الأساسية لسلوك الدولة هو رغبتها في المحافظة على توازن القوى. أيضاً تعتقد الواقعية الهجومية أن بحث الدولة المستمر عن زيادة أمنها يدفعها إلى أن تتصرف بشكل عدواني، في حين تعتقد الواقعية الدفاعية أن بحث الدولة المستمر عن زيادة أمنها يدفعها دائماً أن تتصرف بشكل غير عدواني. ويرى أن العوامل

هذا هو الطريق الأفضل لتحقيق الأمن. ويرى تاليفيرو بأن الواقعية الدفاعية تقوم على أربع فرضيات مساعدة (Auxiliary Assumptions)، هي:

١. تمثل المعضلة الأمنية سمة عسيرة لا يمكن الانفكاك منها بسبب فوضوية النظام الدولي.
 ٢. بعض العناصر الموجودة في بنية النظام الدولي مثل توازن القوة، والتقارب الجغرافي، وسهولة الوصول للمواد الخام قد يزيد من حدة المعضلة الأمنية بين بعض الدول في النظام الدولي.
 ٣. القوة المادية توجه السياسة الخارجية للدولة من خلال حسابات وإدراك القيادة.
 ٤. قد تحد السياسة الداخلية للدولة من فعالية الدولة في الاستجابة للمتغيرات الخارجية.
- يناقش سنايدر (Snyder 2008, 174-181) ليبير (Lieber) حول تفسير النظرية الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية للحرب العالمية الأولى ويرى سنايدر بأن تفسيره للحرب العالمية الأولى على أنها حرب استباقية ضد صعود روسيا وبأن أحد الأسباب في ذلك العقيدة العسكرية للجيش الألماني هو تفسير متداول من قبل كثير من الباحثين. لكن سنايدر يعترف بأن أكثر الباحثين يتفقون على أن تفسير الواقعية الهجومية للحرب هو الأكثر قبولا حيث يشيرون إلى أن الحرب كانت حرباً توسعية تبحث عن السيطرة على أوروبا. ويرى سنايدر بأن ليبير لم يستطع أن يفرق بشكل سليم بين الواقعية الدفاعية - التي ينظر لها ويؤيدها - وبين الواقعية الهجومية حيث يشير إلى أنه ليس هناك خلاف بين الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية على المحرك الأساسي لسلوك الدولة. فكل من الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية تعتقدان بأن المحرك الرئيسي لسلوك الدولة

الداخلية مثل إدراك القيادة، والأيدولوجية، وضغوط جماعات المصالح لتؤثر في السياسة الخارجية للدولة إلا في حالات قليلة وأن العوامل المتعلقة بالنظام الدولي هي المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية وهذا ما تؤمن به الواقعية الهجومية.

بدأ النقاش حول صحة ودقة النظرية الواقعية منذ سبعينيات القرن الماضي وكان هناك إعتقاد في نهاية السبعينيات أن هناك نظريات جديدة سوف تتجاوز الواقعية إلا أن ظهور الواقعية الجديدة على يد والتر في سنة ١٩٧٩ أعاد الجدل من جديد حول صحة ودقة مسلمات النظرية. ومع أن الكثير من النقد الموجه للنظرية الواقعية ركز على مقارنتها بالنظرية الليبرالية الجديدة (Neoliberalism Theory) إلا أن هناك من أشار إلى إشكاليات إمبريقية ومفاهيمية وتاريخية داخل النموذج النظري الواقعي. لذلك هناك من الباحثين من دعى إلى التخلي عن النموذج ككل، وهناك من رأى الحاجة لإعادة صياغته. ويبقى عدد كبير من الباحثين يزي أهمية النظرية الواقعية والحاجة للجمع بينها وبين نظريات أخرى كما فعل روبرت كوهين (Keohane) وجوزيف ناي (Nye) (Vasquez 1997, 899-900). لكن الحقيقة التي ينبغي إدراكها هي أن إحراز تقدم علمي داخل أي نموذج نظري يتطلب وجود فرضيات واضحة ومحددة يمكن اختبارها واقعياً، وهذا لا يوجد في النموذج النظري الواقعي. فعلى سبيل المثال، مفهوم الدولة-الامة واعتبارها اللاعب الأساسي في النظام الدولي (Nation-State as the Most Important Actor)، لا يمكن لنا اختبارها لأنه مفهوم غير واضح وغير محدد. ويمكن تطبيق الشروط والخصائص التي طرحها لاكاتوش (Lakatos) لمعرفة ما إذا كان النموذج النظري

الواقعي يمثل مشروعاً بحثياً متقدماً ومتطوراً (Progressive)، أم أنه يمثل مشروعاً بحثياً متراجماً ومتدهوراً (Degenerative)؛ وهذه الشروط مبنية على الفلسفة الوضعية أو الفلسفة الإيجابية (Positivism) والتي تؤمن بها النظرية الواقعية. يرى لاكاتوش خلافاً لـ بوبر (Popper) أنه لا يمكن دحض وتخطئة أية نظرية وذلك لأنه سوف يضاف إليها فرضيات مساعدة (Auxiliary Propositions) تجيب على الحقائق والأدلة المتعارضة مع النظرية، ولاكاتوش يتفق بذلك مع كون (Kuhn). وبالتالي إذا كانت هذه الفرضيات المساعدة والتتحيات داخل النموذج النظري تقدم لنا معلومات جديدة تساعدنا على التنبؤ وعلى فهم الواقع بشكل أفضل فإن هذا النموذج النظري يعتبر نموذجاً متقدماً ومتطوراً، وإن كانت هذه التتحيات والتعديلات مجرد حشو ومجادلات لغوية للمحافظة على النظرية فإن هذا النموذج النظري يعتبر نموذجاً متراجماً ومتدهوراً. ويمكن التجادلة بأن النموذج النظري الواقعي يمثل نموذجاً ومشروعاً بحثياً متراجماً ومتدهوراً وذلك لانتشار وكثرة التتحيات والتعديلات والفرضيات المساعدة التي لا تقدم لنا معلومات جديدة يمكن اختبارها ومن ثم قبولها أو رفضها. فعلى سبيل المثال، يرى والتر أن بنية النظام الدولي الفوضوية سوف تتفكك بالدولة للموازنة ضد التهديد إلا أن هذا لم يحصل في حالات كثيرة مما يدل على عجز ونقص في النظرية الواقعية الجديدة (Vasquez 1997, 900-904, 908-911).

يمكن وصف النظرية الواقعية الجديدة بالماكينة أو الآلة المغلقة على نفسها والتي تتكون من أربعة أجزاء هي: (١) التولائية (Statism) (٢) النفعية (Utilitarianism)، (٣) الوضعية أو الإيجابية

(Positivism)، البنيوية (Structuralism). وكل من هذه المسلمات الأربع يتوجه إليه نقد شديد في بنية النظرية الواقعية الجديدة. فافتراض أن الدولة تمثل اللاعب الأساسي في النظام الدولي وأنه ينبغي التعامل معها على أنها وحدة متكاملة كلية من دون النظر إلى أجزائها المكونة لها هو افتراض ميتافيزيقي سابق على العلم ويصعب اختباره وانتقاده علمياً، ثم إنه مخالف للواقع حيث إن الدولة تتكون من مجموعة من الأفراد والجماعات التي تتعارض مصالحها في كثير من الأحيان. المسلمة الثانية هي مسلمة النفعية وتقوم على مبدئين أساسيين وهما: مبدأ الفردية (Individualism)، ومبدأ العقلانية (Rationalism)، فالدولة تعامل وكأنها فرد يبحث عن الوسائل الفعالة لتحقيق أهدافه وغاياته بأقل تكلفة. لكن هذه الدولة مكونة من مجموعة من الأفراد، وفي إطار مسلمة النفعية لابد أن يتفق مجموع الأفراد على قيم وآلية معينة لقيام الدولة بما يخدم مصلحة الأطراف المختلفة، فالجزء يحدد ويصنع الكل وليس العكس. كذلك في إطار مسلمة النفعية يلجأ الأفراد العقلانيون إلى تجنب المشاركة في تكوين المنظمات العامة لإدراكهم بإمكانية حصولهم على المنفعة من غير المشاركة في تكوينها (Free Rider) وهذا ينسحب على تكوين الدولة. ثم إن الماركسية تشير إلى أهمية الطبقة المسيطرة في تكوين الدولة وإدارتها بما يخدم مصالح هذه الطبقة وهذا يتعارض مع مبدأ النفعية. المسلمة الثالثة وهي مسلمة الوضعية والتي تقوم على التعامل مع الظاهرة الاجتماعية ومنها ظاهرة العلاقات الدولية وكأنها أحد الظواهر الطبيعية، ومن ثم تطبيق شروط البحث وبناء النظرية في العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية. وهذه المسلمة الضعيفة تثير كثيراً من

الاشكاليات حول بنية النظرية الواقعية الجديدة، ومن ذلك تصوير النظام الدولي على أنه مكون من مجموعة من اللاعبين الجامدين (State-Actor Model) وحذف البعد الاجتماعي المحلي والدولي، والبعد الإنساني وتأثير هذه الأبعاد على اللاعب وسلوكه. تشير مسلمة البنيوية عند الواقعية الجديدة إلى أن بيئة النظام الدولي الشكلية تؤثر في سلوك الدولة ولا تتأثر بها، وهذه المسلمة البنيوية لا تشير إلى البنية العميقة للنظام الدولي والذي يؤثر فيه الوحدات المكونة له، فكيف يمكن تصور بنية اجتماعية لا تؤثر فيها قيم وتوجهات ومصالح الوحدات المكونة لها (Ashley 1986, 255-293). إن النظرية الواقعية الجديدة مع أنها تدعي بأنها نظرية بنيوية أو نظامية، إلا أنها تركز في العلاقة بين البنية والفاعل (Agent-Structure Relation) على الفاعل أو العامل وليس على البنية، لذا يرتكز شرحها البنيوي النظامي للسياسة الدولية على الفاعل أو الوحدة. وبالتالي لا يصبح للبنية (Structure) دور حقيقي في إيجاد أو صياغة الفاعل (Agent) أو الدولة، وذلك لأن البنية عرفت بشكل اختزالي استناداً إلى خصائص الفاعل (Wendt 1987, 335-344). لقد قدم والتز نظرية للسياسة الدولية تقوم على اعتبار الكل - النظام - وليس الجزء الأساس في تفسير سلوك الدولة داخل هذا النظام، ثم إنه يركز على العلاقات بين الوحدات المكونة لهذا النظام وليس على الوحدة نفسها، والتز بهذا يقترب كثيراً من طرح إميل دوركايم (Emile Durkheim)، والذي يؤكد على أن المجتمع ككل هو وحدة التحليل الرئيسية والعلاقات فيما بين هذه الوحدات يمثل مستوى التحليل الأنسب. كما أن والتز في مقارنته النظرية للسياسة الدولية يتشابه إلى حد ما من حيث

(Discourse and Phenomenology) . وبالتالي فإن نقده للنظرية الواقعية الجديدة لم يكن واضحاً ومفهوماً في كثير من جوانبه.

إن التركيز على النظام الدولي كوحدة التحليل الرئيسية لا يعني إهمال التغيير في الوحدات المكونة لهذا النظام، وذلك لأننا أكدنا على أن هذا النظام يتكون من وحدات متفاعلة. وبالتالي فإن التغيير الذي يحدث داخل هذه الوحدات سوف يكون له آثار على النظام الدولي. فالنظرية البنوية للسياسة الدولية تركز على مستوى النظام الدولي والتغيرات التي تحصل فيه ولا تنكر أن التغيير في النظام الدولي قد يكون سببه تغيير داخل الوحدات المكونة لهذا النظام، لكنها لا تشغل نفسها بتفاصيل التغيرات داخل هذه الوحدات بقدر ما تهتم بنتائج هذه التغيرات على بنية النظام الدولي. فعلى سبيل المثال يعتبر اختراع السلاح النووي أحد أهم التغيرات في السياسة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وهذا التغيير هو تغيير على مستوى الوحدة إلا أن له أثراً كبيراً على مستوى النظام الدولي وهذا ما يهملها في التحليل البنوي. ثم إنه قد يتساءل أحدهم لماذا فقط الاهتمام بالفرق في توزيع القوة كمؤثر على سلوك الدولة، وليس الفرق في الأيديولوجيا؟ والاجابة على ذلك أن الفرق في توزيع القوة بين الدول في هذا النظام الفوضوي- القائم على أن كل دولة تساعد نفسها بنفسها- أهم بكثير في التأثير على سلوك الدولة من الأيديولوجية أو غيرها من المتغيرات الأخرى داخل الدولة. إن النظرية البنوية الكلية للسياسة الدولية تركز على المتغيرات الكبرى والمؤثرة بشكل أكبر على سلوك الدولة وتهمل المتغيرات ذات التأثير الضعيف، ثم إن إخال الكثير من المتغيرات المستقلة في عملية التحليل يجعل النظرية الكلية أقل تجريداً

مستوى التحليل مع طرح إيمانويل فالرشتاين (Immanuel Wallerstein). إلا أن نظرية والتر لا يستطيع أن تفسر التغيير من نظام معين إلى آخر مختلف، فعلى سبيل المثال لا يستطيع النظرية أن تشرح سبب الانتقال من النظام الدولي في العصور الوسطى إلى النظام الدولي المعاصر، فمتغير توزيع القوة في النظام الدولي لا يستطيع أن يفسر هذا التحول. والمشكلة في نظرية والتر أن بعد التغيير في النظام مفقود وبالتالي لابد من إضافة متغير يستطيع أن يفسر الفروقات غير المادية والتي تربط بين وحدات النظام. ثم إن والتر يرى أن التغيير في بنية النظام الدولي لن يحدث مالم يكن هناك تغير في توزيع القوة بين الدول العظمى أو في بنية النظام الفوضوية، ويلغي من نظريته احتمال حدوث تغير في النظام نتيجة لحدوث تغيرات داخل الدولة، مع أن التغيير داخل أي نظام اجتماعي (Social System) هو نتيجة للتغيرات والتحولات داخل الوحدة أو الوحدات المكونة لهذا النظام (Ruggie 1986, 131-152).

وفي الرد على هذه الانتقادات يشير جلين (١٩٨٦، ٣٠٣) إلى أن الفلاسفة اليونانيين كانوا يأملون أن تكون الفلسفة أداة واضحة تساعد على التفكير السليم الذي يمكن أن يجيب على العديد من التساؤلات التي يطرحها الإنسان، إلا أن ريتشارد أشلي وفلسفته النقدية المستندة إلى النظرية النقدية لكل من عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو (Pierre Bourdieu)، وعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس (Jurgen Habermas) لم تكن واضحة عوضاً عن أن تكون مفهومة، وذلك لأنه استخدم لغة اصطلاحية غريبة وغمضة تحتاج إلى ترجمة للغة الإنجليزية مثل (Eschatological

ووضوحاً، وأكثر تعقيداً. تؤكد الواقعية البنوية على أن بنية النظام الدولي تقيد السلوك والنتيجة، أما شرح سلوك ونتيجة التفاعل بين الوحدات فيخضع لأسباب موجودة على مستوى الوحدة (الدولة) وعلى مستوى النظام الدولي. كما أنه ينبغي الإشارة إلى أن النظرية الواقعية البنوية تحاول أن تفهم السياسة الدولية وتفسرها (Problem-Solving Theory)، في حين تحاول النظرية النقدية وماشابهها من نظريات أن تفسر العالم تفسيراً تاريخياً وفلسفياً، وبالتالي فهناك فرق كبير في المسلمات، والأدوات، والأهداف لكلا التوجهين (Waltz 1986, 323-344). النظرية النقدية (Critical Theory) وما تظله من مداخل نظرية مختلفة مثل: مابعد الحداثة (Postmodernism)، والبنائية (Constructivism)، والماركسية الجديدة (Neo-Marxism)، وغيرها تؤكد على أن السياسة الدولية والنظام الدولي يمثل بنية اجتماعية قائمة على الخطاب المشترك (Shared Discourse) أو الكيفية التي يفكر ويتحدث بها مجموعة من الأفراد أو الدول حول العالم. لذا فإن توزيع القوة المادية بين الدول سواء كان ذهباً أو مدرعات والذي تركز عليه النظرية الواقعية لا يأخذ معناه وأهميته الحالية إلا من خلال البنية الاجتماعية الدولية التي يوجد فيها. وتأمل النظرية النقدية وأنصارها أن يحدث تغير في الخطاب المشترك والقيم التي تكون النظام الدولي مما يغير سلوك الدولة نحو التعاون والأمن بدلا من الصراع والحرب. لكن لا تجيب النظرية للنقدية كيف سوف يحصل هذا التغير المثير في سلوك الدولة؟ ولماذا سيطر الخطاب الواقعي على السياسة الدولية لفترة تتجاوز الألف سنة؟ ثم لماذا حان الوقت لتغيير الخطاب الواقعي بخطاب اجتماعي تواصلية؟ ثم إن

النظرية النقدية بكافة توجهاتها ليس هناك دراسات إمبريقية تدعم افتراضاتها في حين يوجد المئات من الدراسات الإمبريقية التي تدعم النظرية الواقعية (Mearsheimer 1998, 435-437).

العديد من المتخصصين في السياسة الدولية وصانعي القرار يعتقدون أن سقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة يبشر بعصر جديد يعم السلام والأمن والتعاون بين الدول، ولكن هذا التفاؤل لا تدعمه النظرية الواقعية والسجل التاريخي للسياسة الدولية. إن مدة الـ ٤٥ سنة من السلام في أوروبا لم تكن سوى نتيجة لتوازن القوة العسكرية بين القطبين المسيطرين بعد الحرب العالمية الثانية، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وبالتالي فإن سقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة يدخل أوروبا في احتمال عودة النظام متعدد الأقطاب. وهذا النظام متعدد الأقطاب في أوروبا لا يجعل أوروبا أكثر أمناً وسلاماً، بل يزيد من احتمالات الصراع والحرب في السنوات القادمة. إن فرص السلام والتعاون الذي تبشر به النظرية الليبرالية المؤسساتية ونظرية الأمن الديمقراطي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي لا يعكس تصورا صحيحا ودقيقا لواقع السياسة الدولية، وهذه النظرة التفاؤلية المغربة للنظرية الليبرالية قد تدفع صانع القرار لاتخاذ قرارات تكون نتائجها عكسية (Mearsheimer 1990, 5-10, 49-56). مع أن النظرية الواقعية أشارت إلى العديد من الأشياء الصحيحة فيما يتعلق بالنظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أنها فشلت في إدراك أهمية المؤسسات الدولية في تحقيق الأمن الدولي وهو ما طرحه النظرية الليبرالية الجديدة. لذلك تقدم النظرية الواقعية المفرطة كواقعية ميرشايمر وصفة

خطيرة للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك بهجومها الثمرس على النظرية الليبرالية الجديدة أو المؤسساتية وادعائها أن المؤسسات الدولية لن تخدم مصالح الولايات المتحدة في هذا النظام الدولي الجديد (Ruggie 1998, 415). إن هجوم منظري الليبرالية المؤسساتية الجديدة على النظرية الواقعية والزعيم أنها نظرية ناقصة ومعيبة ولاستطيع أن تقدم تفسيراً مقنعاً لتنامي دور المؤسسات الدولية في السياسة الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي لايجب حقيقة أن معظم هؤلاء المنظرين يتفقون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع النظرية الواقعية أن هذه المؤسسات الدولية هي من صنع الدول العظمى لتحقيق مصالحها. هل تستطيع المؤسسات الدولية أن تمنع وقوع الحرب في النظام الدولي وذلك عن طريق تغيير سلوك الدولة؟ يجيب الواقعيون بـ لا. يؤمن الواقعيون أن المؤسسات الدولية ليس لها تأثير مستقل على سلوك الدولة بحيث تمنع الدولة من التفكير في مصلحتها وزيادة قوتها على حساب الدول الأخرى، وبالتالي فإن محصلة تفاعل الدول من خلال هذه المؤسسات الدولية لايعكس سوى مصالح الدول الكبرى وتوازنات القوى فيما بينها (Mearsheimer 1998, 427-434; also see Keohane and Martin 1998).

بعض المتخصصين في حقل العلاقات الدولية يشير إلى أن النظرية الواقعية أصبحت نظرية قديمة، فمع أنها تقدم بعض المفاهيم الهامة مثل الفوضوية، والاعتماد على النفس، وتوازن القوى، إلا أن هذه المفاهيم كانت صالحة لفترة ماضية ولكن حدثت تغيرات في النظام الدولي تتطلب نظريات جديدة تتجاوز طرح النظرية الواقعية. مثل هذا الطرح

يصبح صحيحاً إذا كانت الحالة التي قامت النظرية بدراستها وبناء نظريتها على أساسها قد تغيرت بشكل كبير مما يجعل النظرية غير قابلة للتطبيق. ولكن يثور السؤال: ماهو نوع التغير الذي إذا حدث في النظام الدولي تصبح النظريات القديمة غير صالحة للتطبيق؟ إذا تغير النظام الدولي نفسه فإننا في حاجة لإعادة صياغة النظرية، أما إذا حدث تغير أو تغيرات داخل النظام الدولي فإن هذا لايتطلب إعادة صياغة نظرياتها. إن التغيرات داخل النظام الدولي تحدث باستمرار بعضها محدود وبعضها كبير، فعلى سبيل المثال، إن التطورات التي حدثت في وسائل النقل والاتصالات وفي صناعة الحروب قد أثرت في طريقة تعامل الدول مع بعضها البعض. إن أكبر تغير في تاريخنا المعاصر وقد يكون في التاريخ البشري كافة هو اختراع السلاح النووي حيث إنه غير الطريقة التقليدية في حفاظ الدولة على أمنها وعلى أمن الآخرين، إلا أنه مع تغير خطير وبهذا الحجم، لم تتغير الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وبأن على كل دولة أن تساعد نفسها بنفسها داخل هذا النظام. فماهي هذه التغيرات التي حدثت وغيرت طبيعة السياسة الدولية وجعلت من النظرية الواقعية نظرية قديمة غير صالحة للتطبيق؟ يجادل بعض أنصار النظرية الليبرالية منذ سقوط الاتحاد السوفييتي بأن طبيعة السياسة الدولية تغيرت لعدة أسباب هي: انتشار الديمقراطية في العالم وتوسع نفوذ الفكرة الديمقراطية، وتزايد قوة الاعتماد المتبادل بين الدول، وتنامي قوة المؤسسات الدولية في تعزيز التعاون والسلام في النظام الدولي. إن الليبراليين ولقرون عديدة حاولوا وبشكل قوي ومثالي أن يجردوا السياسة الدولية من الاعتبارات السياسية. إن بنية النظام الدولي لن تتغير بحدوث

اقتصادية ضخمة تقيد كافة الأطراف، في حين أن المستفيد الأكبر هي الدولة الأقوى في النظام الدولي وهي أمريكا (Waltz 2000, 15-16).

يشير روبرت كوهين (Robert Keohane) (2000, 204-205) إلى أن الليبرالية المؤسساتية ليست كما يدعى والتز لاتقدم تفسيراً قوياً أو جديداً لسلوك الدولة خارج إطار النظرية الواقعية الجديدة، فعلى العكس من ذلك هي تشرح لماذا الدولة تلجأ في كثير من الأحيان إلى المؤسسات الدولية لتحقيق مصالحها؟ الدولة تلجأ إلى هذه المؤسسات لأنها تزودها بالمعلومات اللازمة وتقلل تكلفة التعاملات بين الدول، كما أنها تزيد من الثقة بين الدول. ويؤكد كوهين أنه ينبغي على المتخصصين في العلاقات الدولية أن يجمعوا بين مختلف النظريات عند التحليل لكي يزداد فهمنا لطبيعة السياسة الدولية، وأن لايلجأ كل منا إلى مهاجمة الآخر. ثم إنه من الصعب جداً أن يجادل أي أحد بأن نظرية والتز - الواقعية البنوية- والتي طرحها في سبعينيات القرن الماضي تستطيع أن تفسر السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين. ويجب والتز (2000، 205) أنه لا يرى أن هناك نظرية ليبرالية مؤسساتية مستقلة للسياسة الدولية، وإنما هناك تحليلات مؤسساتية تقدم بعض الأفكار الجيدة حول سلوك الدولة. كما يؤكد على أن توسيع حلف الناتو باتجاه الشرق لم يكن كما يدعي الليبراليون من أجل تقليل كلفة التعاون وإنما تم توسيعه لخدمة الهيمنة والمصلحة الأمريكية. ويجادل إكينبري وماستان دونو، وويلفورث (Ikenberry, Mastanduno, and Wohlforth) (2009) أن النظام الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في عام 1990، أصبح يقترب من كونه نظاماً أحادي القطبية وذلك بناء على توزيع القوة بين الدول العظمى في

تغيرات حتى وإن كانت كبيرة داخل الدولة، فمادام أنه لا توجد حكومة عالمية فإن الدولة لا تستطيع أن تتق بأن صديق اليوم لا يصبح عدو الغد. بالنسبة للدول الديمقراطية وغير الديمقراطية الأمن العالمي يعتمد على توازن القوى غير المستقر، وأسباب الحرب لا تنحصر في طبيعة الدولة والنظام الذي تعيش فيه الدولة، وإنما هي نتاج الاثنين معاً (Waltz 2000, 5-13). وهذا الطرح فيما يبدو لي، والذي يحاول فيه والتز أن يناقش نظرية الأمن الديمقراطي، جعل والتز يتخلى بعض الشيء عن تمسكه بعدم النظر داخل الدولة للبحث عن متغيرات مستقلة تستطيع أن تشرح سلوك الدولة في المجال الدولي وهذا يجعله يقترب من طرح الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي أرى أنها هي الأقوى بين النظريات المتعددة داخل المدرسة الواقعية. بل يؤكد والتز (2000، 24) في تحليله لسياسة أمريكا الخارجية نحو توسيع حلف الناتو على محدودية القدرة التفسيرية للأسباب البنوية ويلمح إلى أهمية الأسباب الداخلية ومنها حماقة صناعات السياسة الخارجية الأمريكية.

إن الاعتماد المتبادل بين الدول مثله مثل التكامل يعتمد على متغيرات أخرى وبالتالي فإنه يمثل متغيراً تابعاً أكثر من كونه متغيراً مستقلاً. لذلك فإن الدولة تحاول دائماً أن تتجنب أن تكون معتمدة بشكل كبير على دول أخرى في استيراد البضائع أو الموارد الخام لخوفها من حرمانها هذه الموارد في حالة وقوع أزمة أو حرب. وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم الاعتماد المتبادل كالأيديولوجية لكي تمويه وتخضع الدول الأخرى حيث حاولت أن تظهر للدول الأخرى أن الدول القوية والضعيفة، الغنية والفقيرة، يشتركون في علاقات

النظام. إن جميع المؤشرات الإحصائية وخاصة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية تؤكد جميعها على أنه لا يوجد دولة في عالم اليوم تستطيع أن تنافس قوة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الحالة التاريخية الفريدة تثير الكثير من التساؤلات حول طبيعة السياسة الخارجية للدولة القطب - أمريكا - وكذلك حول استجابة الدول الأخرى لهذا النظام الجديد. مجموعة من المنظرين الواقعيين يرون أن السياسة الخارجية الأمريكية سوف تلجأ إلى إعادة صياغة النظام الدولي بما يحقق مصالحها في العديد من المناطق إلا أن صانع القرار الأمريكي سوف يواجه قيوداً سياسية محلية قد تعرقل هذه الصياغة الجديدة. في حين سوف تحاول الدول الأخرى أن تواجه السياسة الخارجية الأمريكية إما بالمقاومة، أو التحالفات، أو عن طريق المؤسسات الدولية.

وفي جانب آخر مهم من هذا الجدل التنظيري، كيف نستطيع أن نشرح تاريخ القرن العشرين من غير أن نشير إلى شخصيات مثل: أدولف هتلر، وجوزيف ستالين، وفلايمير لينين، وفرانكلين روزفلت، وونستون تشرشل، ومهاتما غاندي، وماوتسي تونج. كما أنه لا يستطيع أحد من صناع القرار اليوم أن لا يأخذ في حسابه شخصية مثل بيل كلينتون، وفلايمير بوتن، وجيانغ زيمين، وصدام حسين. وفي الحقيقة، إن صناع القرار في واشنطن يؤمنون بشكل مطلق أن الشخص الذي سوف يصبح رئيساً للوزراء في بريطانيا، أو مستشاراً لألمانيا، أو ملكاً للسعودية سوف يؤدي إلى تداعيات مؤثرة على الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم. ومع هذا فإن هناك تجاهلاً للدور الذي تلعبه شخصية القيادة في التأثير على الأحداث الدولية، والكثير من علماء السياسة عندما تضغط عليهم فينهم يعترفون بالدور

الكبير الذي تلعبه الأخطاء البشرية والخصوصية الشخصية للقيادة. بل يعترف البعض أنه بسبب إهمال إدخال متغير شخصية القيادة في التحليل فإن هناك نقصاً في القدرة التفسيرية المطلوبة لشرح التغير في العديد من أحداث السياسة الدولية. وفي المقابل هناك العديد من المتخصصين والمنظرين في السياسة الدولية يرون أنه لافائدة من إدخال متغير الشخصية في تحليل السياسة الدولية لأنه لا يقدم لنا الكثير في تفسير الأحداث الدولية كما أنه متغير يصعب تعميمه وتجريده وبالتالي إدخاله في بناء النظرية. ومع هذا يمكن المجادلة بأن الأهداف، والقدرات، والنواقص الموجودة في شخصية القيادة تلعب دوراً هاماً في تحديد نوايا، وقدرات، واستراتيجيات الدولة. كما أن شخصية القيادة تصوغ وتؤثر في المتغيرات التي تطرحها النظريات الأخرى مثل متغير توازن القوة، ومتغير السياسة المحلية، ومتغير البيروقراطية، ولذلك تعاني هذه الموديلات النظرية من خلل وعوز كبير عندما تتجاهل متغير الشخصية. وقد أشار كينيث والتز إلى أن هناك ثلاثة مستويات من التحليل أو ثلاث صور "Images"، عندما نرغب في تحليل السياسة الدولية. الصورة الأولى تشير إلى أن تفسير سلوك الدولة في المجال الدولي يقوم على معرفة شخصية القيادة. الصورة الثانية تشير إلى أن تفسير سلوك الدولة في المجال الدولي يقوم على معرفة بنية النظام السياسي والاجتماعي الداخلي للدولة. الصورة الثالثة تشير إلى أن سلوك الدولة في المجال الدولي يقوم على معرفة موقعها النسبي في النظام الدولي الفوضوي من حيث القوة والموقع الجغرافي. ومع هذا فإن والتز يرى أن الصورة الثالثة هي الأهم في شرح السياسة الدولية وأن الصورتين المتبقيتين ليس

على القوة والمصلحة ولكن لانجد في الغالب بسطاً للكيفية التي عرف بها مورجينثاو أو والتز مفهوم القوة أو حتى المنظرين الجدد، وبالتالي إدراك العناصر التي تقوم عليها قوة الدولة والتي ينبغي رسم السياسة الداخلية والخارجية في إطارها. يضاف إلى ذلك وفي ذات السياق الأبعاد المهمة التي تطرحها الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي تركز المتغيرات الداخلية للدولة كتماسك النخبة، ومستوى الشرعية، والقدرة على التعبئة ثم إدراك أن هذه المتغيرات الوسيطة تتأثر وبشكل كبير بتغير توزيع القوة فيما بين الدول العظمى عالمياً أو إقليمياً وهذا يمكن ملاحظته في العديد من الدول العربية.

وفي الإطار النظري، مثل سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة صدمة كبيرة لحقل العلاقات الدولية وخاصة النظرية الواقعية الجديدة - والتز والتي سيطرت على الحقل في تلك الفترة. ومنذ ذلك الوقت وإلى يومنا هذا والنقاش والجدل التنظيري مستمر داخل وخارج إطار النظرية الواقعية حول الافتراضات والتفسيرات التي تقدمها النظرية الواقعية وخاصة النظرية الواقعية الجديدة. ومع استمرار هذا الجدل التنظيري بين أنصار النظرية الواقعية وأنصار النظريات الأخرى، استطاع منظرو الواقعية من أمثال ميرشايمر وجاك سنايدر وشوللر وتاليفيرو وغيرهم أن يتجاوزوا العديد من الانتقادات الموجهة للنظرية الواقعية من خلال إضافة متغيرات مستقلة جديدة للنظرية تتسق مع بنية ومسلمات النظرية الواقعية مما جعل للنظرية أكثر شمولية ودقة في تفسير السياسة الدولية. وتمثل النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة محاولة تنظيرية قيمة وذلك لمحاولتها الربط بين المتغيرات الخارجية وخاصة التغير في توزيع القوة والمتغيرات الوسيطة

لهما تأثير كبير في شرح سلوك الدولة في المجال الدولي. ويؤكد والتز على أن الطبيعة البشرية ثابتة (Constant)، وبالتالي لا يستطيع أن تفسر لنا السياسة الدولية، والحقيقة أن والتز أخطأ في اعتقاده أن الطبيعة البشرية ثابتة وذلك لأن طبائع وشخصيات البشر تتفاوت بشكل كبير جداً وهذا ما يثبتته الواقع وليس الإدعاء. ثم إن والتز يرى أن النظرية لابد أن تكون دقيقة وشحيحة في متغيراتها وأن تتجنب تصوير الواقع كما هو لأن ذلك سيجعلها أقل دقة وأقل فائدة، ولكن يمكن الرد على ذلك بالإشارة إلى أن الموديل النظري الذي يحتوي على المئات من المتغيرات ويحتاج إلى الكثير من الوقت لبنائه وتطبيقه ويقدم لنا دقة في التفسير وقدرة على التنبؤ أفضل بكثير من الموديل النظري الشحيح في متغيراته والذي لا يستطيع أن يفسر لنا العديد من الحالات المعقدة في السياسة الدولية عوضاً عن التنبؤ بأحداثها (Byman and Pollack 2001, 107-114; Waltz 1959).

■ الخاتمة

إن النظرية الواقعية تمثل أحد أهم إن لم تكن أهم نظرية في العلاقات الدولية، كما أنها أداة رئيسية يسترشد بها الكثير من صناع القرار في الدول العظمى وغيرها من الدول. لذلك تأتي أهمية هذه الدراسة في طرح المتغيرات الأساسية للعديد من الموديلات النظرية داخل سياق النظرية الواقعية، وقد حاولت جاهداً وعماداً إبراز هذه المتغيرات بشكل دقيق لكي يتضح للباحث العربي وصانع القرار العربي أهمية إدراك الدور الذي تلعبه مثل هذه المتغيرات سواء على مستوى السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، نجد في كثير من الأدبيات العربية الإشارة إلى أن الواقعية تركز

المراجع العربية:

- أبوعامود، محمد سعد. ٢٠٠٧. العلاقات الدولية المعاصرة. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- بدوي، محمد طه. ٢٠١٠. مدخل إلى علم العلاقات الدولية. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.
- جندي، عبدالناصر. ٢٠١٠. "إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة". المستقبل العربي ٣٧٦: ٢٤-٤١.
- نعمة، كاظم هاشم. ١٩٧٩. العلاقات الدولية. فرنسا: سيماروتوماج (sima-rotomag).

References:

- Almond, Gabriel. 2002. Ventures in Political Science: Narratives and Reflections. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
- Ashley, Richard K. 1986. "The Poverty of Neorealism." In Neorealism and Its Critics, ed. Robert Keohane. New York: Columbia University Press.
- Brecher, Michael. 1999. International Studies in the Twentieth Century and Beyond: Flawed Dichotomies, Synthesis, Cumulation: ISA Presidential Address. International Studies Quarterly 43(2): 213-264.
- Brooks, Stephen G. 1997. "Dueling Realisms". *International Organization* 51(3):445-477.
- Brooks, Stephen, and William Wohlforth. 2000. "Power, Globalization, and the End of the Cold War: Reevaluating a Landmark Case for Ideas." *International Security* 25(3): 5-53.
- Brown, Michael, et al. 1998. Theories of War and Peace. Massachusetts: The MIT Press.

داخل الدولة وعلاقة ذلك بالسياسة الخارجية للدولة مما يجعل النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة أحد أهم أبرز النماذج النظرية الواعدة والتي تجاوزت وتجاوزت العديد من الإشكاليات الموجهة للنظرية الواقعية الجديدة لـ والتز. إلا أنه مع الربط بين مستوى النظام الدولي ومستوى الدولة يتبقى مستوى آخر غاية في الأهمية والصعوبة وهو مستوى القيادة أو صانع القرار، وهناك العديد من الدراسات في تحليل السياسة الخارجية تركز على هذا المستوى ولكن بدون ربطه بالمستويات الأخرى. ومع أن مورجينثاو، وولتز، وجلبن، وسنايدر، وزكريا، وغيرهم يؤكدون على أهمية هذا المتغير إلا أنه لم يضمن كمتغير أساسي في الطرح الواقعي، ويبدو لي أن تضمينه قد يزيد من تعقيد النظرية وخاصة فيما يتعلق بتحليل الشخصية والجماعة وعلاقة ذلك بالمتغيرات الأخرى، إلا أنه تعقيد ينبغي الاعتراف به وبأهميته لتحليل ظاهرة معقدة مثل السياسة الدولية. كما أن إضافة مثل هذا المتغير يطرح أهمية مسألة الهوية والقيم سواء على مستوى النخبة أو الأمة في توجيه السياسة الخارجية للدولة. ولا زالت مثل هذه الأسئلة الجدلية النظرية الهامة تنتظر الإضافة والإبداع من الباحث العربي استناداً إلى التجربة العربية الإسلامية الغنية والواقع العربي عوضاً عن أن نكون مجرد متلقين للأفكار النظرية الغربية ومرددن لها مع الاعتراف بأهمية وقيمة هذه النظريات الغربية إلا أنها تستند في مجملها على للتاريخ الأوروبي والتجربة الغربية.

- Realism." In *Neorealism and Its Critics*, ed. Robert Keohane. New York: Columbia University Press.
- Gilpin, Robert. 1981. *War and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Green, Donald, and Ian Shapiro. 1994. *Pathologies of Rational Choice Theory: A Critique of Applications in Political Science*. New Haven: Yale University Press.
- Halliday, Fred. 1995. "international Relations and its Discontents." *International Affairs* 71(4): 733-746.
- Ikenberry, G. John, Michael Mastanduno, and William Wohlforth. 2009. *Unipolarity, State Behavior, and Systemic Consequences*. *World Politics* 61 (1): 1-27.
- Jervis, Robert. 1997. *System Effects: Complexity in Political and Social Life*. New Jersey: Princeton University Press.
- Jervis, Robert. 1998. "Realism in the Study of World Politics." *International Organization* 52 (4): 971-991.
- Jervis, Robert. 1999. "Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate." *International Security* 24(1): 42-63.
- Jervis, Robert. 2002. "Theories of War in an Era of Leading-Power Peace." *American Political Science Review* 96(1): 1-14.
- Keohane, Robert, ed. 1986. *Neorealism and Its Critics*. New York: Columbia University Press.
- Keohane, Robert and Kenneth Waltz. 2000. "Correspondence: The Neorealist and His Critic." Byman, Daniel L. and Kenneth M. Pollack. 2001. "Let Us Now Praise Great Men: Bringing the Statesman Back In." *International Security* 25(4): 107-146.
- Carr, E. H. [1939] 1966. *The Twenty Years' Crisis: 1919- 1939*. New York: ST Martin's Press.
- Cesa, Marco. 2009. Realist Visions of the End of the Cold War: Morgenthau, Aron, Waltz. *The British Journal of Politics and International Relations* 11: 177-191.
- Christensen, Thomas J. 1996. *Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958*. New Jersey: Princeton University Press.
- Cox, Michael. 2009. "Why did We Get the End of the Cold War Wrong?" *The British Journal of Politics and International Relations* 11: 161-176.
- Cozette, Murielle. 2008. "What Lies Ahead: Classical Realism on the Future of International Relations." *International Studies Review* 10: 667-679.
- Donnelly, Jack. 2000. *Realism and International Realities*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Doyle, Michael W. 1997. *Ways of War and Peace*. New York: W. W. Norton.
- Eckstein, Harry. 1964. Introduction. Toward the Theoretical Study of Internal War. In *Internal War: Problems and Approaches*, ed. Harry Eckstein. Westport: Greenwood Press.
- Gilpin, Robert G. 1986. "The Richness of the Tradition of Political

- Mearsheimer, John J. 2010. "Structural Realism." In *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, ed. Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith. Oxford: Oxford University Press.
- Mearsheimer, John. 2001. *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: W. W. Norton.
- Morgenthau, Hans. [1948] 1985. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. New York: Alfred A. Knopf.
- Nachmias, Chava, and David Nachmias. 2000. *Research Methods in the Social Sciences*. New York: Worth Publishers.
- Ragin, Charles C. 1994. *Constructing Social Research*. Thousand Oaks: Pine Forge Press.
- Rose, Gideon. 1998. "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy". *World Politics* 51(1):144-172.
- Rosecrance, Richard N. 2002. "War and Peace". *World Politics* 55: 137-166.
- Ruggie, John Gerard. 1986. "Continuity and Transformation in the World Polity: Toward a Neorealist Synthesis." In *Neorealism and Its Critics*, ed. Robert Keohane. New York: Columbia University Press.
- Ruggie, John Gerard. 1998. "The False Premise of Realism." In *Theories of War and Peace*, ed. Michael E. Brown et.al. Massachusetts: The MIT Press.
- Schweller, Randall L. 2004. "Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Underbalancing". *International Security* 29 (2): 159-201.
- Shapiro, Tang. 2010. *Offense-defence Theory: Towards a Definitive International Security* 25(3): 204-205.
- Keohane, Robert O. 1986a. "Realism, Neorealism and the Study of World Politics." In *Neorealism and Its Critics*, ed. Robert Keohane. New York: Columbia University Press.
- Keohane, Robert O. 1986b. "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond." In *Neorealism and Its Critics*, ed. Robert Keohane. New York: Columbia University Press.
- Keohane, Robert, and Lisa Martin. 1998. "The Promise of Institutional Theory." In *Theories of War and Peace*, Ed. Michael E. Brown et.al. Massachusetts: The MIT Press.
- Keohane, Robert. 2002. *Power and Governance in A Partially Globalized World*. New York: Routledge.
- Lebow, Richard Ned. 2010. "Classical Realism." In *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, ed. Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith. Oxford: Oxford University Press.
- Legro, Jeffrey W. and Andrew Moravcsik. 1999. "Is Anybody Still a Realist?" *International Security* 24(2): 5-55.
- Lieber, Keir A. 2000. "Grasping the Technological Peace: The Offense-Defense Balance and International Security." *International Security* 25(1): 71-104.
- Mearsheimer, John J. 1990. "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War". *International Security* 15 (1): 5-56.
- Mearsheimer, John J. 1998. "A Realist Reply." In *Theories of War and Peace*, ed. Michael E. Brown et.al. Massachusetts: The MIT Press.

- An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition." *The American Political Science Review* 91(4): 899-912.
- Waltz, Kenneth N. 1959. *Man, the State, and War*. New York: Columbia University Press.
- Waltz, Kenneth N. 1979. *Theory of International Politics*. Massachusetts: Addison-Wesley.
- Waltz, Kenneth N. 1986. "Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics." In *Neorealism and Its Critics*, ed. Robert Keohane. New York: Columbia University Press.
- Waltz, Kenneth N. 2000. "Structural Realism after the Cold War". *International Security* 25(1): 5-41.
- Wendt, Alexander E. 1987. "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory." *International Organization* 41(3): 335-370.
- Wohlforth, William C. 2001. "The Russian-Soviet Empire: a test of neorealism." *Review of International Studies* 27: 213-235.
- Zakaria, Fareed. 1998. *From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role*. New Jersey: Princeton University Press.
- Understanding. *The Chinese Journal of International Politics*, 3: 213-260.
- Snyder, Glenn H. 2002. *Mersheimer's World: Offensive Realism and the Struggle for Security*. *International Security* 27(1): 149-173.
- Snyder, Jack and Keir A. Lieber. 2008. "Correspondence: Defensive Realism and the New History of World War I". *International Security* 33 (1): 174-194.
- Snyder, Jack. 1991. *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition*. New York: Cornell University Press.
- Taliaferro, Jeffrey W. 2000. "Security Seeking Under Anarchy". *International Security* 25(3): 128-161.
- Taliaferro, Jeffrey W. 2006. "State Building for Future Wars: Neoclassical Realism and the Resource-Extractive State." *Security Studies* 15 (3) : 464-495.
- Van Evera, Stephen. 1998. "Offense, Defense, and the Causes of War." In *Theories of War and Peace*, ed. Michael Brown and Others. Massachusetts: The MIT Press.
- Vasquez, John A. 1997. "The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: